

التحليل النوعي



هل يمكن للاتحاد الأوروبي أن يشارك القيم مع شركائه في الجوار الجنوبي؟

جيمس موران
زميل أول مشارك،
مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS). بلجيكا.

منذ الانتفاضات
العربية، كافح الاتحاد
الأوروبي لتحقيق
توازن بين التزامه
بالديمقراطية وحماية
حقوق الإنسان
ومصالحة الأمنية
الداخلية.

كان العقد الذي انقضى منذ الانتفاضات العربية صعباً على الاتحاد الأوروبي في تعامله مع جواره الجنوبي، فقد كافح لتحقيق توازن بين التزامه بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان من ناحية ومصالحة الأمنية الداخلية من ناحية أخرى.

بالعودة إلى أيام 2011 التي اتسمت بالعنفوان، كان من المأمول أن تؤدي الانتفاضات في الجوار الجنوبي إلى نظام جديد من شأنه أن يؤدي إلى زواج سعيد بين الأمرين، بقدر ما تتجذر الحكومات الديمقراطية الجديدة وتفهم أن الاستقرار والأمن على جانبي البحر الأبيض المتوسط يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال انفتاح مجتمعاتهم.

وبالتالي، قدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه دعماً سياسياً وأخلاقياً ومالياً قوياً للانتفاضات واستثمروا رأس مال سياسي كبير فيها. على سبيل المثال، قامت كاثرين أشتون، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت، بما لا يقل عن 15 زيارة إلى مصر بين عامي 2011 و2013، حيث كانت تسعى جاهدة، بدعم كامل من الدول الأعضاء، لتسهيل الانتقال الديمقراطي الشامل.

لكن مع الاستثناء المهم لتونس، لم تحدث هذه التحولات أبداً، ومع اندلاع الصراعات الداخلية في ليبيا وسوريا وأماكن أخرى، عادت الحكومات في المنطقة إلى العقد الاجتماعي القديم القائم على توفير النظام والاستقرار لمواطنيها مقابل قبول الأخير للحكم غير الليبرالي أو الاستبدادي.

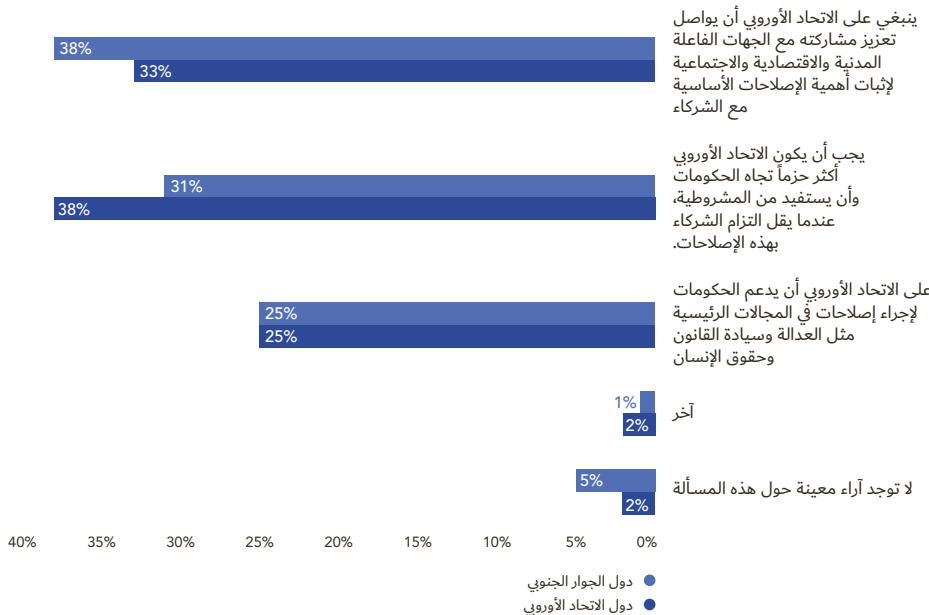
بسبب الصراعات، تفاقمت وتزايدت الأخطار المزدوجة التي يشكلها التطرف والهجرة غير الشرعية بسرعة بعد عام 2013، واضطر الاتحاد الأوروبي إلى التراجع مرة أخرى إلى بوتقة ما قبل عام 2011، وبينما استمرت الجهود المبذولة لدعم الحقوق والمجتمع المدني، فقد احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية حيث تبنى موقفاً دفاعياً بشكل أساسي في علاقاته مع المنطقة، كما يتجلى في سياسة الجوار الأوروبية المنقحة (ENP) التي تم إدخالها في عام 2015، حيث كان الاستقرار والأمن هما الهدفان الرئيسيان اللذان يتعين السعي وراءهما مع شركائه الجنوبيين.

ولكن مع قول ذلك، لا تزال القيم والحقوق والحريات الديمقراطية تستقطب قدرًا كبيرًا من الدعم في دول الجوار الجنوبي، خاصة بين السكان الشباب المتعلمين بشكل متزايد - يجب دائمًا التذكير بأن متوسط العمر في دول الجوار الجنوبي هو في منتصف العشرينات - وكانت هذه العوامل، إلى جانب الحرمان الاقتصادي، أساس الموجة الجديدة من الاحتجاجات التي بدأت في عام 2019.

أبروبوس (Apropos)، استطلاع يوروميسكو يوروميد أظهر الأهمية المستمرة للقيم في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي، حيث دعا أكثر من ثلث المشاركين في الاستطلاع إلى مشاركة أكثر حزمًا من قبل الاتحاد الأوروبي في الدفاع عن حقوق الإنسان، على الرغم من وجود اختلافات بين الشمال والجنوب حول أفضل السبل للقيام بذلك. شدد الكثيرون في الجوار الجنوبي على أن الإصلاحات السياسية يجب أن تنطلق من داخل مجتمعاتهم، بينما شعر عدد من المشاركين في الاستطلاع من الاتحاد الأوروبي أنهم بحاجة إلى أن تُفرض من الخارج، مع تقديم دعم مالي من الاتحاد الأوروبي بشروط وأحكام.

بعد عام 2013،
نمت مخاطر التطرف
والهجرة غير الشرعية
بسرعة. وبينما
استمرت جهود الاتحاد
الأوروبي لدعم الحقوق
والمجتمع المدني،
فقد احتل الاتحاد
الأوروبي المرتبة
الثانية حيث تبنى
موقفًا دفاعيًا بشكل
أساسي.

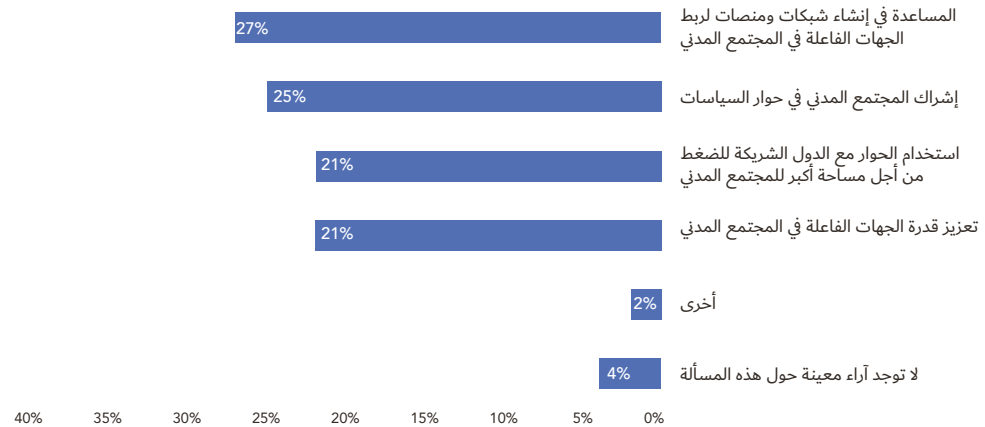
الرسم البياني 1: س 10 عندما يتعلق الأمر بدعم الإصلاحات في مجالات الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يوروميسكو - يوروميد

يعتقد المشاركون في الاستطلاع أيضًا أن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تكثيف تفاعله مع المجتمع المدني في الجوار الجنوبي، حيث شعر ربعهم أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي أن يشركه الاتحاد الأوروبي في حوار السياسة.

الرسم البياني 2: س 9 ما الذي يمكن أن يفعله الاتحاد الأوروبي لزيادة دعم المجتمع المدني في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في أداء دوره بشكل كامل؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

تنعكس هذه الآراء إلى حد ما في "أجندة الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط" (الرابط باللغة العربية) والتي تنص على ضرورة تكثيف تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والقيم الديمقراطية جنبًا إلى جنب مع حوار السياسات مع جميع الجهات المعنية. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، التزامات بدعم الإصلاح التشريعي والقضائي والمؤسسي، وتمكين المرأة والشباب، ومعايير العمل، وبناء قدرات المجتمع المدني وأطر حماية البيانات.

فيما يتعلق بالمشروعية، فإن الأجندة الجديدة تربط بين مستوى دعم الاتحاد الأوروبي ودرجة التزام الشركاء الحقيقي بالإصلاحات الاقتصادية والحوكمة، مشيرة إلى أنه بموجب المقايضة هذه فإنه يجب إضفاء الطابع الرسمي مسبقًا على "السياسة أولاً" في الأولويات التي يتم الاتفاق عليها بشكل مشترك مع جميع الشركاء.

سيكون تحقيق هذا الأمر صعبًا. ثبت أن الاتفاق على أولويات السياسة في مجال الحقوق والمجتمع المدني بموجب سياسة الجوار الأوروبية الحالية صعب للغاية في بعض الحالات، وأدت التسويات التي تم التوصل إليها إلى التزامات ضعيفة إلى حد ما.

يحتفظ الاتحاد الأوروبي بالتأثير لتحفيز الإصلاح ولكنه محدود، وإذا أراد أن ينجح فسوف يحتاج إلى درجة عالية من التضامن مع الدول الأعضاء، وهو أمر قد يكون صعبًا بالنظر إلى أولويات السياسة الخارجية الثنائية المختلفة.

على سبيل المثال، من غير المرجح أن تدعم اليونان وقبرص وبعض أعضاء الاتحاد الأوروبي الشرقيين دفعًا للإصلاح في مصر إذا أدى ذلك إلى توتر، كما هو متوقع على الأغلب، مع الحكومة في القاهرة، التي يرون أنها حليف رئيسي في النزاعات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، أو كحصن في التعاون ضد الهجرة غير الشرعية. البعض الآخر الذين قد يكونون داعمين من حيث المبدأ سيضعون أيضًا مصالحهم التجارية في الاعتبار، مثل صادرات الأسلحة، وسيكونون مترددين في تعريضها للخطر.

الأجندة الجديدة
تربط بين مستوى
دعم الاتحاد الأوروبي
ودرجة التزام الشركاء
الحقيقي بالإصلاحات
الاقتصادية والحوكمة.
نقطة صعبة حيث
ثبت أن سياسة الجوار
الأوروبية الحالية
صعبة للغاية في
بعض الحالات.

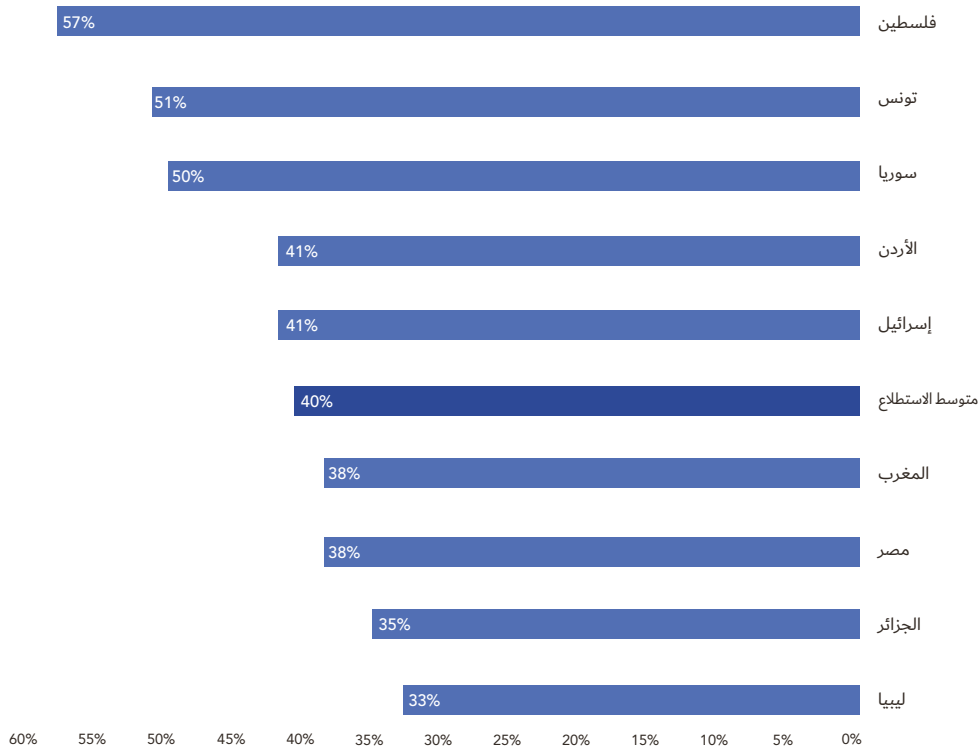
بالنسبة للشركاء الآخرين المتشابهين في التفكير، قد تكون الإدارة الأمريكية الجديدة مستعدة للقيام ببعض القضايا المشتركة، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كان لديها النطاق الواسع - والاهتمام - لمتابعة تصريحات الرئيس بايدن حول وضع القيم في صميم السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

تستحق إحدى القضايا المتعلقة بالقيم اهتمامًا خاصًا: فقد كان الدافع الرئيسي للاضطرابات، في كل من عام 2011 والاحتجاجات الأخيرة في الجزائر ولبنان وأماكن أخرى، هو القلق الواسع بين مواطني الجوار الجنوبي بشأن الفساد المتزايد، وقد ظهر هذا في استطلاع يورومسكو يوروميد، حيث ما لا يقل عن 40% من جميع المشاركين في الاستطلاع سلطوا الضوء على "الفساد والحوكمة غير الكافية والقدرة المؤسسية" كعامل رئيسي يحد من التقدم في التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

كان هناك أيضًا إجماع عام واضح على هذا الأمر بين المشاركين من الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي، على الرغم من وجود بعض الاختلافات الملحوظة داخل الجوار الجنوبي، حيث تراوحت بين 57% بين الفلسطينيين المشاركين في الاستطلاع و33% في ليبيا.

هناك قلق واسع النطاق بين مواطني الجوار الجنوبي حول الفساد المتزايد والحوكمة غير الكافية والقدرة المؤسسية كعامل رئيسي يحد من التقدم في التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

الرسم البياني 3: س 6 ماذا كانت المعوقات الرئيسية التي تحد من نجاح التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الجنوب؟
(الخيار الأول: الفساد وعدم كفاية الحوكمة والقدرة المؤسسية)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

كان تعليق للاتحاد الأوروبي مفيداً: "لقد أدى الفساد على جميع المستويات إلى تآكل ثقة الجمهور وخلق مناخاً من الاستياء والفوضى". ومع ذلك، من المهم أن نضيف أن فئة الاستطلاع تضمنت ثلاثة عناصر، وإن كانت مترابطة، ولا ينبغي للمرء أن يتسرع في الحكم بأن الفساد في حد ذاته هو الشاغل الرئيسي في كل حالة. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أنه مجال من المستحسن أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتكثيف جهوده للسيطرة عليه.

يعطي مؤشر مدركات الفساد الأخير لمنظمة الشفافية الدولية (TI) (2020)، وهو ربما أفضل مقياس دولي متاح، منظور مستقل حول هذا الموضوع. باستثناء إسرائيل، فإن دول الجوار الجنوبي لا تعمل بشكل جيد. أدناه اقتباس من منظمة الشفافية الدولية على الأداء العام للمنطقة (وهذا يشمل دول الخليج):
"للسنة الثالثة على التوالي، لا يزال يُنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أنها تعاني من فساد كبير، مع إحراز تقدم ضئيل نحو السيطرة على الفساد"

في الواقع، تقع العديد من دول الجوار الجنوبي في أعماق النصف السفلي من 180 دولة مدرجة، مع اتجاه بعضها، ولا سيما لبنان ومصر، إلى الانخفاض في الترتيب بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. أدت الإجراءات الطارئة التي تم اتخاذها لمكافحة الوباء إلى تفاقم الأمور العام الماضي، حيث تم تعليق آليات المساءلة الضعيفة أصلاً باسم الضرورة. الاستثناءان هما الأردن وتونس.

تونس هي واحدة من دول الجوار الجنوبية القليلة التي يمكن أن تشير إلى تحسن الأداء في مكافحة الفساد منذ عام 2011، حتى أنها تمكنت من رفع ترتيبها لدى منظمة الشفافية الدولية العام الماضي. أسباب ذلك معقدة، لكن العديد من المحللين والمانحين ينسبون الفضل في ذلك إلى الديمقراطية الوليدة في تونس وخاصة المجتمع المدني النشط للغاية.

بالانتقال إلى الأجندة الجديدة للاتحاد الأوروبي، هناك تركيز على دعم استقلال القضاء وأهمية ذلك لمحاربة الفساد، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمة. علاوة على ذلك، تدعو الشركاء الجنوبيين إلى ضمان معالجة الاحتيال والفساد وغسيل الأموال والاختلاس من خلال عقوبات فعالة وكذلك من خلال التعاون مع المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، وفي الحالات التي يكونون فيها أطرافاً في اتفاقيات دولية بشأن المساعدة القانونية، يجب على الشركاء قبول مكتب المدعي العام الأوروبي كسلطة مختصة لتنفيذ تلك الاتفاقات.

عند معالجة هذه المشكلة، قد يرغب الاتحاد الأوروبي في تقييم تجربة مكافحة الفساد في دول غرب البلقان، حيث تم تحقيق بعض النجاحات من خلال تمويل المؤسسات المعززة، وبناء القدرات والتدريب، والأنظمة والأدوات (قواعد بيانات المشتريات العامة، ومدونات قواعد السلوك) والتوعية.

بالنظر إلى أن درجة التعاون وتأثير الاتحاد الأوروبي هناك تختلف نوعاً ما عن تلك الموجودة في الجوار الجنوبي، مدفوعة بتطلعات دول غرب البلقان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لا يتوقع المرء نفس النتائج، ولكن قد تكون هناك دروس مفيدة للتعلم منها.

بالنسبة لحالة تونس، يمكن أن تكون هناك بعض أفضل الممارسات التي يمكن الاستعانة بها عند التعامل مع المشكلة في المنطقة الأوسع. لكن مع نظام الحكم الفريد من نوعه إلى حد ما، من المشكوك فيه ما إذا كانت تونس يمكن أن تكون نموذجاً موثقاً في أماكن أخرى.

تركز الأجندة الجديدة
للاتحاد الأوروبي
أيضاً على مكافحة
الفساد. قد يرغب
الاتحاد الأوروبي في
تقييم تجربة مكافحة
الفساد في دول
غرب البلقان، حيث
تم تحقيق بعض
النجاحات.

هناك احتمالية كبيرة
لسوء استخدام
أموال المانحين في
بيئة ما بعد الجائحة،
وستكون هناك
حاجة إلى مشاركة
قوية مع السلطات
لحماية مصالح
الاتحاد الأوروبي
والمستفيدين من
البرنامج.

بشكل عام، أكد الاستطلاع على أهمية قيام الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين بتكثيف الجهود للقضاء على الفساد، والذي من شبه المؤكد أنه سيتفاقم بسبب تدابير الطوارئ الجديدة المتعلقة بالوباء. لن يكون التراجع عن هذه الأمور أمرًا سهلاً، لا سيما في الدول الأكثر استبدادًا حيث تكون الضوابط والتوازنات المؤسسية والقضائية هشة ويتم قمع المجتمع المدني.

من بين أمور أخرى، هناك احتمال كبير لسوء استخدام أموال المانحين في بيئة ما بعد الوباء، وستكون هناك حاجة إلى مشاركة قوية مع السلطات إذا كانت ستتم حماية مصالح الاتحاد الأوروبي، بل ومصالح المستفيدين من برامج المساعدة الخاصة به، بشكل صحيح.

إجمالاً، هناك سبب للاعتقاد بأن العقد الاجتماعي القديم في الجوار الجنوبي، إن لم يتم كسره بعد، يتعرض لضغط هائل، وأن قاعدة التغيير شابة ومتنامية. في الوقت نفسه، قد يؤدي الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن تداعيات الوباء والانتقال العالمي الناشئ بعيداً عن النفط إلى تسريع الضغط في السنوات القادمة مما يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات. وبالتالي، من المرجح أن يثبت أن الأمن والاستقرار المستدامين بعيدا المنال.

على هذه الخلفية، فإن إيجاد طرق ووسائل لدعم التغيير الإيجابي سيشكل تحديًا جدياً للاتحاد الأوروبي. تشير أجنדתه الجديدة إلى طريق نحو الأمام، لكنها ستتطلب درجة من وحدة الاتحاد الأوروبي وتضامنه التي كانت غير موجودة إلى حد ما حتى الآن، وستكون هناك حاجة إلى دفعة سياسية جديدة إذا كان له أن ينجح في أهدافه.

من المقعد الساخن إلى القوة: إدارة تغير المناخ في الجوار الجنوبي

فلورنس جوب

نائب مدير،

معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية. فرنسا.

سيكون تغير
المناخ في الجوار
الجنوبي هو الأكثر
ضررًا في العالم،
لكن، في الوقت
نفسه، الجوار
الجنوبي من أقل
المناطق استعدادًا
لمواجهة هذا.

عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ، لدينا مجموعة من المفارقات في الجوار الجنوبي: فمن ناحية، أصبح من المعروف الآن أن المنطقة ستكون الأكثر تضررًا في العالم، لكنها في الوقت نفسه، واحدة من أقل البلدان استعدادًا لمواجهة ذلك، ولا ينظر جمهورها إلى المشكلة على هذا النحو. هذه النقاط، مجتمعة، هي أحد أسباب ظهور الموضوع بشكل بارز ليس فقط في الاستطلاع ولكن أيضًا في البيان المشترك الصادر في شباط/فبراير 2021¹ ولجعل الأمور أكثر إثارة للحيرة، تتلقى المنطقة وفترة يومية من أشعة الشمس ولكنها تولد فقط 0.4% من مزيج طاقتها من الطاقة الشمسية.² وهذا يعني شيئين: من ناحية، هناك عمل كبير يجب القيام به "لحماية المنطقة في المستقبل" مما سيأتي في طريقها، ولكن من ناحية أخرى، فإن الإمكانيات غير المستغلة للقيام بذلك كبيرة بنفس القدر. إذا تم التعامل بشكل جيد، يمكن أن يصبح تغير المناخ - أو بالأحرى التدابير لتجنبه - محركًا حاسمًا للتحديث في المنطقة.

إذا تم التعامل
بشكل جيد،
يمكن أن يصبح
تغير المناخ -
أو بالأحرى تدابير
لتجنبه - محركًا
حاسمًا للتحديث
في المنطقة.

يمكن تحديد ثلاثة مجالات في ترتيب الأولويات هذا: أولاً، يجب توعية الجمهور في الجوار الجنوبي بشكل عاجل بالمشكلة التي يواجهونها، في حين تحتاج الدول في المنطقة إلى الاستعداد لتأثيرات تغير المناخ التي لم يعد بالإمكان تحاشيها؛ ثانيًا، يجب أن تستعد لانتقال الطاقة القادم من أجل الاستفادة منها؛ وثالثًا، سيتعين عليها تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لتجنب عواقب أسوأ.

1. المفوضية الأوروبية، "الجوار الجنوبي: الاتحاد الأوروبي يقترح أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط"، 9 شباط/فبراير 2021، https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_21_426

2. أدبتي بانرجي وآخرون، "الكوارث الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة عامة إقليمية"، ورقة عمل البنك الدولي، 2014، <http://documents.worldbank.org/curated/en/211811468106752534/Natural-disasters-in-the-Middle-East-and-NorthAfrica-a-regional-overview>, p. 14. IRENA, "Pan-Arab Renewable Energy Strategy 2030: Roadmap of Actions for Implementation," June 2014, <https://www.irena.org/publications/2014/Jun/Pan-ArabRenewable-Energy-Strategy-2030-Roadmap-of-Actions-for-Implementation>

مواجهة ما لا مفر منه

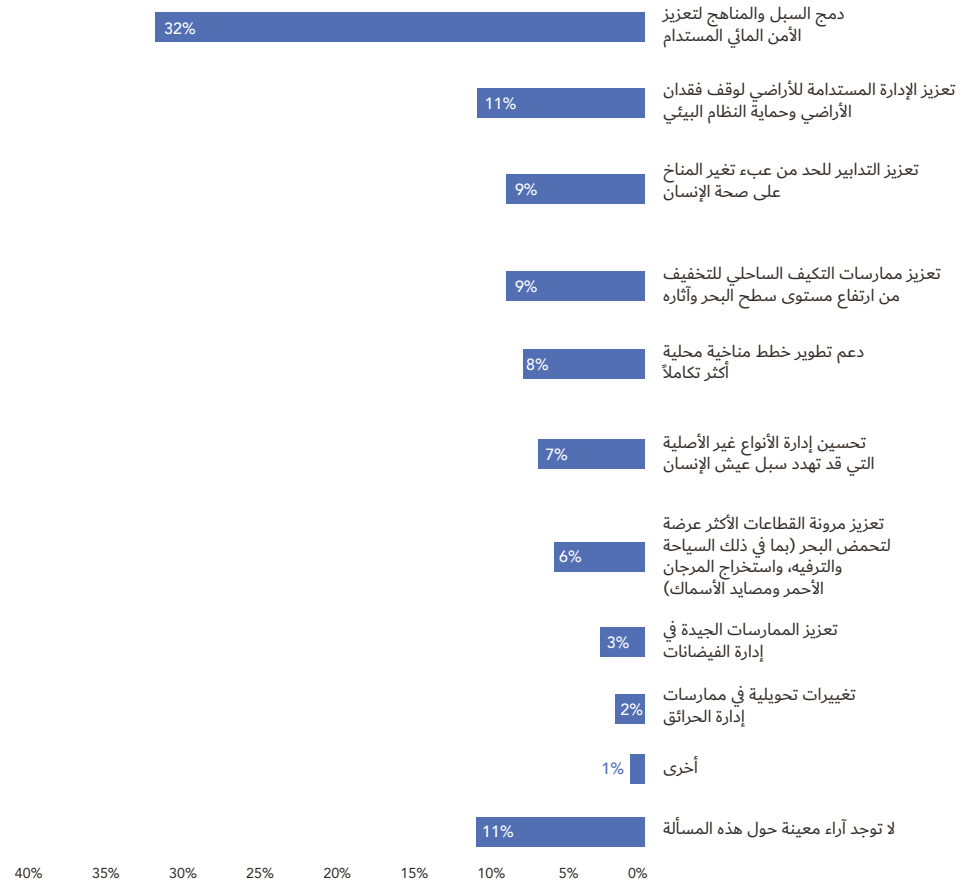
ستؤثر الزيادة في درجات الحرارة على الموارد المائية وستكون جميع بلدان المنطقة تقريبًا معرضة لخطر أزمة المياه.

بغض النظر عن الإجراءات التي يتم اتخاذها من الآن وحتى عام 2030، هناك بعض الآثار التي لن يتمكن الجوار الجنوبي من تجنبها بعد الآن. ويرجع ذلك إلى أن التدابير المتخذة ضد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تستغرق عدة سنوات حتى تصبح سارية المفعول حيث يستغرق الأمر وقتًا طويلًا ليذوب الغاز في الغلاف الجوي. حتى لو توقفت جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون اليوم، فسنرى آثارًا في المستقبل القريب. بالنسبة للجوار الجنوبي، هذا يعني أنه بحلول عام 2030، ستكون المنطقة أكثر سخونة بمقدار 1-1.5 درجة مئوية في المتوسط مع وجود اختلافات كبيرة على المستوى الوطني أو المحلي. في لبنان، سترتفع درجات الحرارة بمقدار درجة واحدة على الساحل ولكن بمقدار درجتين في الداخل.³ والأوضاع أسوأ في تونس، حيث من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بين 1.5 و 2.5 درجة. هذه مشكلة لأن المنطقة لا تواجه فقط صيفًا حارته من 42 إلى 45 درجة في المتوسط فحسب ولكن أيضًا لأن الحرارة لن تزداد بالتساوي. بدلًا من ذلك، كما هو واضح الآن، ستواجه موجات حرارة شديدة حيث سترتفع درجات الحرارة بانتظام فوق المستوى الذي لا يزال يتحمله البشر.⁴ في ظل هذه الظروف، ستخفص الموارد المائية بنسبة 20% وسقوط الأمطار بنسبة 10 إلى 20% بحلول عام 2040. وهذا يعني أن المنطقة ستواجه مشاكل مائية كبيرة: باستثناء مصر، فإن جميع الدول في الجوار الجنوبي معرضة لخطر أزمة المياه حتى أن لبنان ستحتل المرتبة الثانية في العالم بعد قطر. يتعرض ما بين 60 و 100% من سكان المنطقة إلى ضغط في المياه السطحية مرتفع للغاية. بحلول عام 2030، سيزداد الطلب على المياه بين 13% في لبنان و 92% في مصر. لذلك ليس من قبيل المصادفة أن المشاركين في المسح ذكروا الأمن المائي كأولوية قصوى يجب معالجتها (انظر الرسم البياني 1).

3. معهد الموارد العالمية، "Aqueduct tool"، <https://www.wri.org/aqueduct/>

4. ر. فاريل وأخرون، "موجات حرارة مستمرة متوقعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين"، PLOS One، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0242477>. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، "الهدف 13: العمل المناخي"، <https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/sustainable-development-goals/goal-13-climate-action.html#:~:text=Droughts%20are%20already%20more%20frequent,of%20renewable%20water%20by%202030.&text=Lebanon%20is%20also%20vulnerable%20to,increasing%20due%20to%20climate%20change>

الرسم البياني 1: س 19 تدابير ذات أولوية لمواجهة التغير المناخي والبيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

الدول في المنطقة
تتشارك مع سكانها
في إحساس منخفض
جداً بالحاجة الملحة
عندما يتعلق الأمر
بتغير المناخ - وهو
تصور يتناقض
بشكل صارخ مع
حجم المشكلة.

على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين الدول فيما يتعلق بالاستعداد، إلا أن التدابير الشاملة لإدارة موجات الحرارة الشديدة أو نقص المياه غير كافية. يعود ذلك إلى حد كبير إلى أن الدول في المنطقة تتشارك مع سكانها في إحساس منخفض جداً بالحاجة الملحة عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ وهو تصور يتناقض بشكل صارخ مع حجم المشكلة. في حين أن الدول غير مهيأة بشكل جيد للآثار من الدرجة الأولى لتغير المناخ، إلا أنها أقل استعداداً للتأثيرات القاضية التي ستحدث على سبيل المثال على الزراعة (إنتاج الزيتون في تونس، مثلاً، سينخفض إلى النصف في ظل الظروف الحالية⁵). على عكس مناطق العالم الأخرى حيث الصناعة هي المستخدم الرئيسي للمياه، فإن القطاع الزراعي في الجوار الجنوبي هو القطاع الذي يستقطب معظم المياه، بنسبة 70%.

5. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "إنتاج الزيتون التونسي يمكن أن ينخفض إلى النصف بحلول عام 2030 بسبب تغير المناخ" 2015. <http://www.fao.org/family-farming/detail/en/c/350689/>. "حلول لتحديات المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، <http://www.fao.org/fao-stories/article/en/c/1150870/>

لكن الحلول موجودة

إن إحدى الأولويات الأولى في الاستعداد لتداعيات تغير المناخ التي لا مفر منها هي بالطبع المياه وإدارتها. في الوقت الحالي، يتم استغلال المياه بشكل مفرط لأن الحكومات فشلت في تنفيذ حوافز للحد من استهلاك المياه وتعزيز الحفاظ عليها. يمكن أن يكون تسعير المياه كخدمة وليس كسلعة حافزًا لمعالجتها بعناية أكبر. تعتبر البنية التحتية المحسنة، مثل الحد من التسرب أو ضغط الأنابيب تدابير إضافية، ولكن الأهم من ذلك هو التغيير في كيفية معالجة المياه من قبل القطاع الزراعي على وجه الخصوص.

تحسين البنية التحتية، وإعادة استخدام المياه العادمة وتجميع مياه الأمطار هي تدابير لتعزيز إدارة المياه باعتبارها واحدة من الأولويات الأولى في الاستعداد لتغير المناخ.

ومع ذلك، تكمن المشكلة في أن هذا لا يكفي: فحتى تقليل استخدام المياه الزراعية بنسبة 30% من شأنه أن يقلل من الضغط المائي لنحو 3% فقط من السكان المعرضين حاليًا، مما يعني أن هذا الإجراء وحده لا يكفي. يجب توفير المياه وتوليدها في مكان آخر. أحد الأمثلة على ذلك هو إعادة استخدام المياه العادمة: في المنطقة بشكل عام، 82% من المياه العادمة لا يتم استخدامها (باستثناء الأردن، الذي يعيد استخدام 90%)، وبالتالي فإن الإمكانيات هائلة.⁶ بالإضافة إلى ذلك، يعد تجميع مياه الأمطار في الخزانات والآبار خيارًا جيدًا خاصة لسكان المدن. نظرًا لأن الاستخدام المنزلي يحتل المرتبة الثانية في الاستخدام الإقليمي للمياه، فإن سلوك المواطن سيكون مكونًا مهمًا في تقليل استخدام المياه.

يمكن لأوروبا أن تكون مفيدة في مواجهة هذه التحديات. نظرًا لأن تغيير السلوك – سواء كان ذلك في المنزل أو في المدن أو في القطاع الزراعي – يقف في قلب معالجة أزمة المياه، فإن المشاركة مع المجتمع المدني ولكن أيضًا على مستوى البلديات، حيث يُتوقع حدوث معظم الزيادات في استخدام المياه، سيكون أمرًا حاسمًا. يدعم المسح هذا النهج، ويجد بعض قابلية التطبيق لشروط في هذا الصدد.

الاستفادة من انتقال الطاقة

سوف يجلب تغير المناخ المزيد من التحديات للمنطقة في قطاع الطاقة، بطريقتين مختلفتين. أولاً، ستكون هناك حاجة إلى المزيد من الطاقة لأن السكان والنشاط الصناعي سينموان. بحلول عام 2030، سيزداد الطلب بنسبة 55% مقارنة باليوم.⁷ بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التبريد لمواجهة درجات الحرارة المتزايدة. في المملكة العربية السعودية، يستهلك تكييف الهواء حاليًا 51% من إجمالي الطلب على الكهرباء في الصيف، مما يمنحنا لمحة مخيفة لما يمكن أن يصبح هو المعتاد في الجوار الجنوبي أيضًا.

ولكن لن تكون هناك حاجة إلى المزيد من الطاقة فقط لأن المنطقة تواجه تداعيات تغير المناخ: سوف يتحول سوق الطاقة العالمي نفسه نحو الطاقة المتجددة. بالنسبة للدول المصدرة للنفط مثل الجزائر وليبيا، هذا يعني أنها ستفقد مصدرًا مهمًا لدخلها. كانت الأزمة المالية التي واجهتها الجزائر في أوائل عام 2021 نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية مجرد لمحة عن الوضع الذي سيصبح هو القاعدة مع تحول أوروبا بشكل متزايد نحو الطاقة المتجددة: بحلول عام 2030، ستكون أوروبا قد خفضت وارداتها من الوقود الأحفوري إلى النصف.⁸

6. البنك الدولي، "ما وراء الندرة: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2018، <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/27659>

7. BP Energy Outlook 2019 - BP، "رؤى من سيناريو التحول المتطور - الشرق الأوسط"، <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/Energy-Economics/Energy-outlook/bp-energy-outlook-2019-region-insight-Middle-east.pdf>

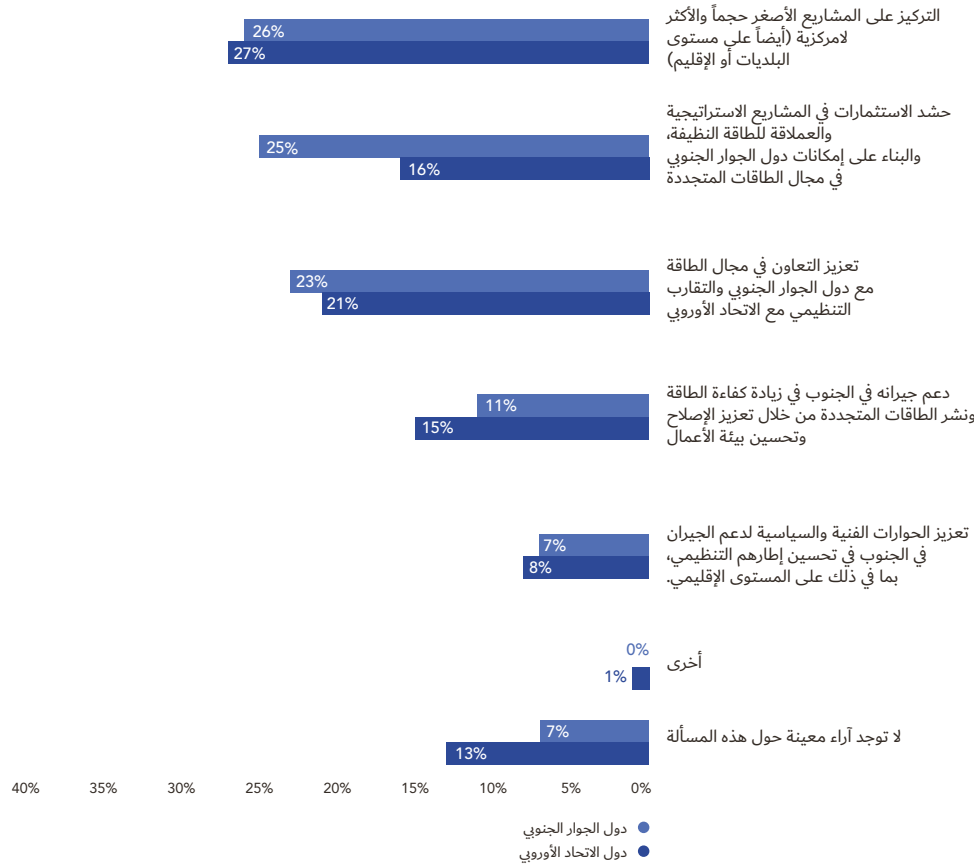
8. إيرينا، "عالم جديد: الجغرافيا السياسية لتحول الطاقة"، يناير 2019، <https://www.irena.org/publications/2019/Jan/A-New-World-The-Geopolitics-of-the-Energy-Transformation#:~:text=Chaired%20by%20former%20President%20%20C3%93lafur,%20C%20trade%20C%20environment%20and%20development>

قد تكون الطاقة المتجددة هي الحل لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة. التحول إلى الطاقة المتجددة ليس مجديًا للمنطقة فحسب، بل هو بالفعل فرصة مثيرة للاهتمام.

لكن الطاقة المتجددة قد تكون الحل لكلتا المشكلتين. كما ذكر أعلاه، فهي لا تلعب حاليًا دورًا مهمًا في مزيج الطاقة الإقليمي حيث تبلغ 4% (تولد كمية ضئيلة منها من الطاقة الشمسية) - لكن أكثر من 95% من الإمكانات لا تزال غير مستغلة. قد يأتي موقعها الجغرافي مع تحدي الحرارة، حيث يحيط بها وفرة من أشعة الشمس والرياح. هذا يعني أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة ليس مجديًا للمنطقة فحسب، بل هو بالفعل فرصة جيدة ومثيرة للاهتمام. قد يكون هذا تفسيرًا للسبب الذي يجعل المشاركين في الاستطلاع من الجوار الجنوبي أكثر تعرضًا من المشاركين من الاتحاد الأوروبي للنظر في حشد الاستثمارات في المشاريع الاستراتيجية والعلاقة في مجال الطاقة المتجددة كأولوية قصوى (على التوالي 25% و16%). من خلال الطاقة المتجددة لا تستطيع المنطقة تلبية احتياجاتها من الطاقة فحسب، بل يمكنها أيضًا تصدير الطاقة الفائضة بمجرد إيجاد حل لمسألة النقل. بالإضافة إلى ذلك، ستسمح الطاقة المتجددة باللامركزية في توليد الطاقة، مما يعني أن الأسر الفردية والأسر البعيدة ستكون قادرة إما على المساهمة في التوليد أو الاكتفاء الذاتي. تم اختبار ذلك حاليًا في مناطق النزاع مثل ليبيا، حيث تقوم المستشفيات بتزويد نفسها بالطاقة باستخدام الألواح الشمسية. بالطبع، يمكن أن يكون لإنهاء تصدير النفط عواقب سياسية أخرى لأنها ستؤدي إلى تنويع الميزانيات الوطنية ومعها، ربما، إلى تنويع المشهد السياسي.

9. أرمان آغا حسيني، "نحو تنمية مستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحليل جدوى نظام كهرباء متجدد بنسبة 100% في عام 2030"، مراجعات استراتيجية الطاقة، المجلد 28، مارس 2020، <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2211467X>، 20300201#:~:text=Electricity%20demand%20is%20assumed%20to,to%20the%20year%202030%2C%20respectively

الرسم البياني 2: س 18 ما الذي يجب أن يفعله الاتحاد الأوروبي لمواكبة انتقال الطاقة لدول الجوار الجنوبي؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

على الرغم من أن قبول الطاقة المتجددة بدأ في النمو في الجوار الجنوبي، إلا أنه لا يزال بعيداً عن الاستعداد للانتقال القادم. في الوقت الحالي، حددت ثلاثة بلدان فقط في المنطقة – الجزائر وتونس والمغرب – أهدافاً للحصول على مصادر الطاقة الشمسية، وبشكل عام، فإن المغرب فقط وبدرجة أقل الأردن هو الذي تبني بالفعل الطاقة المتجددة.

كما يقول المشاركون في الاستطلاع، هذا هو المكان الذي يمكن أن تلعب فيه المعرفة الفنية والاستثمارات الأوروبية دوراً مهماً في دفع الانتقال إلى الأمام. كما في حالة إدارة المياه، ليس من المرجح أن يسفر وضع الشروط عن أفضل النتائج: هنا، نقص الأموال والمعرفة الفنية لن يتم توليدهما من خلالها.

الجوار الجنوبي لا يزال بعيداً عن الاستعداد للانتقال المقبل. يمكن أن تلعب المعرفة الفنية والاستثمارات الأوروبية دوراً مهماً في دفع عملية الانتقال إلى الأمام.

تقليل ثاني أكسيد الكربون

أخيرًا، بذلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جهودًا قليلة جدًا لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ولكنها بدلاً من ذلك نمت إلى درجة الاقتراب الآن من مستويات أوروبا. على الرغم من أن أكبر ملوث، المملكة العربية السعودية، ليس جزءًا من الجوار الجنوبي، إلا أن مصر، ثاني أكبرها، هي جزء من الجوار الجنوبي. تحتل مصر مرتبة الخامسة والعشرين (25) من أكبر الملوثين على مستوى العالم والأكبر في إفريقيا. كما رأينا أعلاه، فإن الارتفاع المتوقع في الطلب على الطاقة يعني أن هذا من المرجح أن يستمر إذا لم يتم اتخاذ أي تدابير. يأتي حوالي 85% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من إنتاج الطاقة وتوليد الكهرباء والقطاع الصناعي واستهلاك الطاقة المنزلي.

هناك عدة طرق يمكن من خلالها تقليل هذه الانبعاثات. أولاً، يمكن زيادة كفاءة الطاقة بشكل كبير. للأسف، تتمثل إحدى العقبات في هذا الطريق هو خفض أو حتى إلغاء دعم الكهرباء والوقود. في الوقت الحالي، لا تنفق معظم الدول في المنطقة أجزاء كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي على الدعم فحسب، بل إنها تشجع أيضًا الاستهلاك المهدر. إن كثافة الطاقة العالية للغاية واستهلاك الفرد للكهرباء هي نتيجة لذلك: تحتل مصر مرتبة قبل السويد أو بولندا والأردن ولبنان وتحتل تونس مرتبة قبل سلوفينيا أو ليتوانيا. كما يحظر هذا الدعم الاستثمار الخاص في التقنيات البديلة مثل الألواح الشمسية على الأسطح حيث لا توجد حاجة لإيجاد مصادر أرخص للطاقة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الاستراتيجيات الوطنية لكفاءة الطاقة تعتمد على مصادر مستقرة للتمويل والتشريع، والتي تفتقر إليها العديد من الدول في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع النقل في المنطقة ليس مسؤولاً فقط عن ثلث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فحسب، بل ينطوي أيضًا على مساحة واسعة للتحسين. على الرغم من أن معظم الدول في المنطقة لديها استراتيجيات مطبقة لتحسين النقل العام، إلا أنها لا تشمل أهدافًا لخفض الطاقة أو إصلاحات لقطاع النقل. على سبيل المثال، لا توجد تخفيضات ضريبية على السيارات الهجينة، ولا توجد إجراءات لتنفيذ أنظمة انبعاثات المركبات، ولا يوجد ترويج لوسائل النقل العام. معظم هذه الوسائل الأخيرة عبارة عن حافلات يمكن تحويلها لتعمل بالبطاريات، أو غاز طبيعي مضغوط وكهرباء هجينة موازية بدلاً من ذلك. الحل الأكثر استدامة وطويل الأمد ليس فقط لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ولكن لمواجهة الازدحام والتلوث سيكون بالطبع نظام قطار مثل الترام في الرباط أو مترو الأنفاق في القاهرة. اقتراح حديث لنظام مترو ساحلي في لبنان لن يقلل "فقط" من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ولكن أيضًا سيخلق فرص عمل في عملية البناء، ويحفز الاقتصاد من خلال تحرير حركة المرور. في الواقع، تم تحديد خلق وظائف خضراء ومستدامة كأولوية مهمة في البيان المشترك بشأن الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي وسيكون أحد التحديات الرئيسية للتعاون الأوروبي المتوسطي في السنوات القادمة.

في جميع هذه المجالات، لا تمتلك أوروبا الخبرة فحسب، بل تمتلك أيضًا القدرة على المشاركة من أجل تسريع جهود الإصلاح.

جميع الأولويات الثلاث مجتمعة هي المجالات التي اكتسب فيها الاتحاد الأوروبي خبرات مهمة على مدى العقد الماضي، وبالتالي فهو في وضع جيد لتقديم المساعدة. ربما بشكل حاسم، لا تمثل كل هذه المجالات تحديات فحسب، بل تمثل أيضًا فرصًا. إن الانتقال إلى مصدر طاقة أنظف وبأسعار معقولة واستخدام محسن للمياه والكهرباء وبيئة أنظف لن يحمي من تغير المناخ فحسب، بل سيجعل المنطقة بالفعل لمستقبل أفضل.

تعد زيادة كفاءة
الطاقة وتحسين
قطاع النقل عاملين
أساسيين في تقليل
انبعاثات ثاني أكسيد
الكربون. لذلك
فإن خلق وظائف
خضراء ومستدامة
هو أحد التحديات
الرئيسية للتعاون
الأورو-متوسطي في
السنوات القادمة.



التحول الرقمي في الجوار الجنوبي

كاتارزينا ديليو سيدلو

مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية CASE. بولندا.

على الرغم من التقدم المحرز على مدار العقد الماضي، ظلت مستويات التحول الرقمي غير مرضية في جميع بلدان الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي.

لقد أظهر جائحة كورونا COVID-19 المستمرة، مع عمليات الإغلاق وحظر السفر، بعبارات لا يس فيها أهمية عمليات التحول الرقمي. في حين تم الاعتراف بالتحول الرقمي للاقتصادات باعتباره أحد الأركان الأساسية للتنمية المستدامة لبعض الوقت الآن، إلا أنه في العام الماضي فقط أصبحت أهميته للعمل اليومي للمجتمعات واضحة تمامًا. في منطقة الجوار الجنوبي، كان هذا درسًا مؤلمًا من نواح كثيرة تم تعلمه.

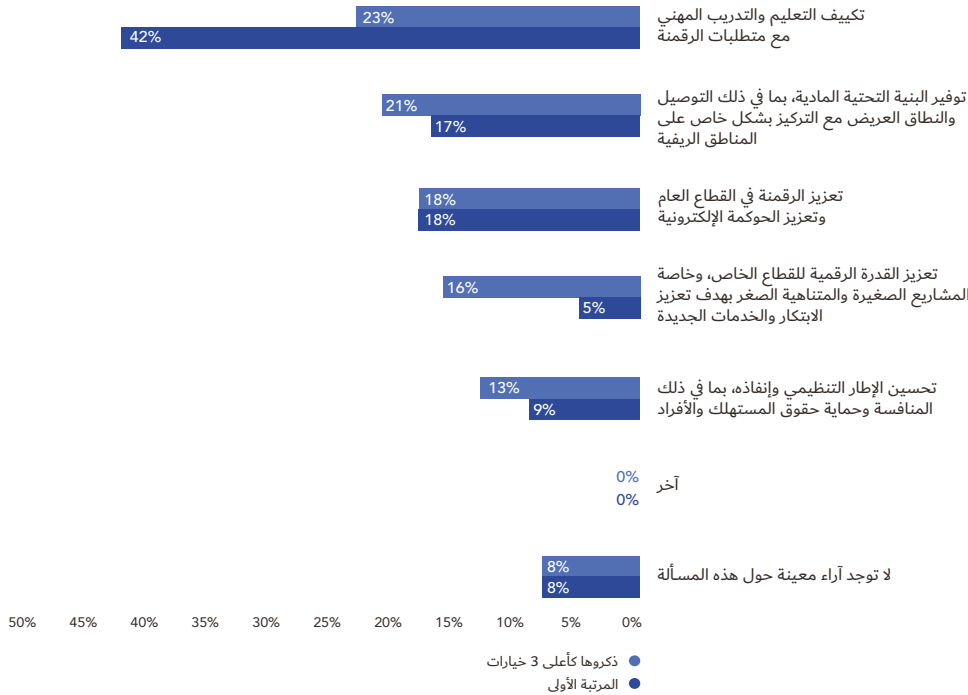
على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه على مدار العقد الماضي، إلا أن مستويات التحول الرقمي، وفقًا لمؤشر جاهزية الشبكة (NRI; Dutta & Lanvin [Eds.], 2020) ظلت غير مرضية في جميع دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، مع استثناء ملحوظ لإسرائيل، والتي - باعتبارها استثناء - لن يتم تغطيتها في هذه المقالة. في المرتبة بين 69 (الأردن) و107 (الجزائر) من أصل 134 دولة شملها المسح، تقع جميع دول المنطقة في القعر السفلي من NRI. ولكن، أداؤها ليس متجانسًا. على سبيل المثال، بينما يمكن ملاحظة أفضل النتائج نسبيًا في جميع أنحاء الجوار الجنوبي في عمود "الناس"، في الجزائر ومصر والمغرب وتونس، ويرجع ذلك في الغالب إلى الأداء الجيد نسبيًا في العمود الفرعي "الحكومة"، ولكن في الأردن جاءت أعلى مرتبة في عمود "الأعمال" وفي لبنان في عمود "الأفراد".

معوقات عمليات التحول الرقمي

يُنظر إلى تكييف التعليم مع متطلبات التحول الرقمي كأولوية لتسريع التحول الرقمي.

كما لاحظ المشاركون في استطلاع يورومسكو يوروميد، فإنه من أجل تحسين هذا الوضع وتسريع أجندة التحول الرقمي في المنطقة، من الضروري تعزيز أداء دول الجوار الجنوبي في عدد من المجالات، بما في ذلك التعليم (أولوية قصوى بالنسبة لمعظم المشاركين)، والحكومة الإلكترونية، والبنية التحتية، والإطار التنظيمي، ومستويات استعداد القطاع الخاص.

الرسم البياني 1: س 16 أكثر الطرق فعالية لدعم أجندة الرقمنة في دول الجوار الجنوبي (جميع المشاركين)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

الفجوة الرقمية

على المستوى الفردي، في عام 2019، تراوحت نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت في جميع أنحاء المنطقة بين 57% في مصر و60% في الجزائر، و67% في الأردن وتونس، و71% في الضفة الغربية وغزة، و74% في المغرب، و78% في لبنان مقارنة بـ 82% في الاتحاد الأوروبي (2018) و47% في البلدان متوسطة الدخل في المتوسط (البنك الدولي، 2020). في الوقت نفسه، هناك تفاوتات ملحوظة في معدلات الاستخدام على طول الخطوط الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية.

على سبيل المثال، في حين أن متوسط 58.5% من الرجال في الدول العربية يستخدمون الإنترنت (بما يتماشى مع المتوسط العالمي البالغ 58%)، فإن الشيء نفسه ينطبق على 44.2% فقط من النساء (أقل من المتوسط العالمي البالغ 48%؛ الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، 2020). في اتجاه مقلق، اتسعت فجوة انتشار الإنترنت بين الجنسين بين عامي 2013 و2019 بنسبة 5.2 نقطة مئوية (على سبيل المقارنة، انخفضت في أوروبا بنسبة 4.1 نقطة مئوية خلال نفس الفترة). والأكثر وضوحاً هو الفجوة الرقمية بين الشباب وكبار السن. بلغت فجوة استخدام الإنترنت بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 و60+ 47% في لبنان، و62% في فلسطين، و81% في مصر (Raz, 2020). توجد أيضاً

هناك تفاوتات ملحوظة في معدلات استخدام الإنترنت على طول الخطوط الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والجغرافية.

توجد اختلافات واضحة أيضًا على طول الخطوط التعليمية والحضرية/الريفية.

اختلافات أقل حدة ولكنها مع ذلك واضحة على طول الخطوط التعليمية والحضرية/الريفية؛ على سبيل المثال، تتراوح الفجوة بين استخدام الإنترنت في المناطق الحضرية والريفية من 3% في لبنان إلى 21% في المغرب (Sidto et al., 2020; Raz, 2020).

البنية التحتية

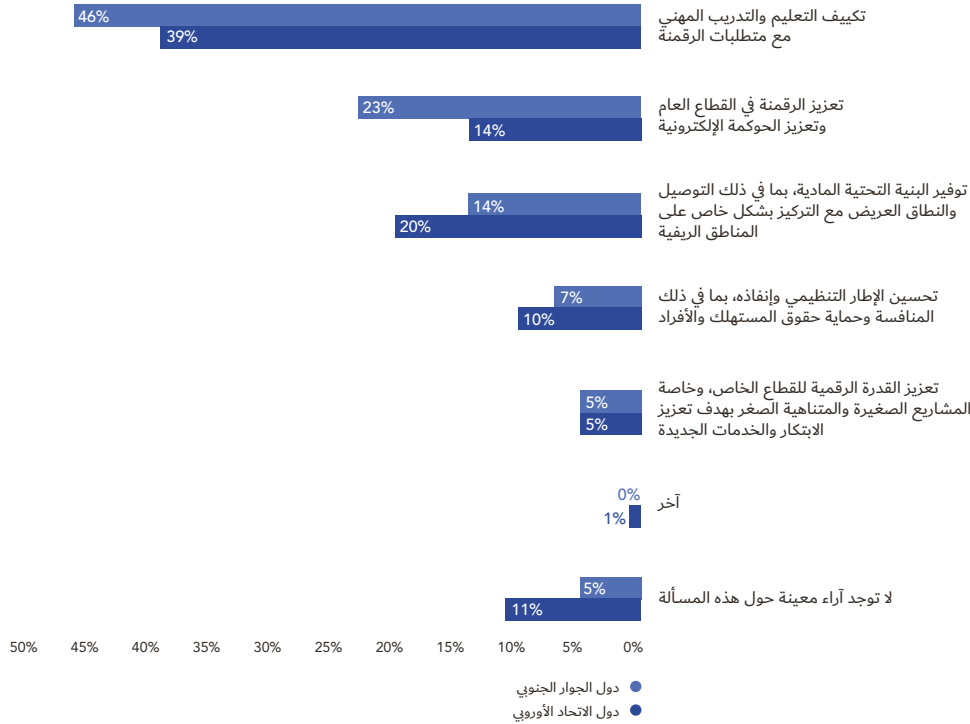
الاختلافات التي نوقشت أعلاه ناتجة عن عدد من العوامل، ويعد الافتقار إلى البنية التحتية الملائمة أحد أهم هذه العوامل. في حين أن 91% من السكان في الدول العربية مشمولون بنوع من شبكات الهاتف المحمول (في الغالب LTE أو أعلى؛ ITU، 2020)، تظل تغطية النطاق العريض الثابت أكثر محدودة، وبالتالي يظل اتصال الإنترنت في الجوار الجنوبي مكلفًا نسبيًا وبطيئًا بشكل عام.

محو الأمية الرقمية

يُنظر إلى تكييف التعليم والتدريب المهني للتغلب على نقص المهارات الرقمية على أنه الطريقة الأكثر فعالية لدعم أجندة التحول الرقمي.

من العوائق التي لا تقل أهمية، إن لم يكن أكثر أهمية، عن تبني التقنيات الجديدة بين سكان دول الجوار الجنوبي هو نقص المهارات الرقمية. في الواقع، أكد المشاركون في استطلاع يورومسكو يوروميد (خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الجوار الجنوبي) بشكل أحادي على تكييف التعليم والتدريب المهني مع متطلبات التحول الرقمي باعتبارها الطريقة الأكثر فاعلية لدعم أجندة التحول الرقمي في الجوار الجنوبي.

الرسم البياني 2: س 16 أكثر الطرق فعالية لدعم أجندة الرقمنة في دول الجوار الجنوبي (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يوروميسكو - يوروميد

البيانات المتاحة تدعم ملاحظاتهم. وفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات، فإن المهارات الرقمية الأساسية، مثل كتابة رسائل البريد الإلكتروني واستلامها، يمتلكها أقل من شخص واحد من كل أربعة أشخاص في الجزائر وتونس، و50-75% في المغرب ومصر ولبنان (لا تتوفر بيانات عن الأردن، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2020). ما بين 15-35% من السكان في الجزائر ولبنان وتونس، و35-55% في المغرب ومصر يمتلكون مهارات أساسية، على سبيل المثال استخدام الصيغ الأساسية في جداول البيانات، في حين أن 5-10% فقط من المجتمع في المغرب والجزائر ومصر ولبنان و10-15% في تونس لديهم مهارات متقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مرة أخرى، فإن الوضع في المنطقة بعيد كل البعد عن التجانس. يضع مؤشر NRI المذكور أعلاه دول الجوار الجنوبي بين المرتبة 23 (لبنان) و88 (المغرب) من 141 دولة شملها المسح من حيث مستوى المهارات الرقمية بين السكان النشطين. هذا الأداء الضعيف هو أحد الأسباب التي تجعل الموظفين، خارج الأردن ولبنان، يواجهون صعوبات جسيمة في العثور على موظفين لديهم مجموعات مهارات مناسبة (Schwab [Ed.], 2019).

الإطار التنظيمي

تحسين الإطار
التنظيمي، وتعزيز
الحكومة الإلكترونية
واعتماد التطبيقات
الرقمية لوظائف
إدارة الأعمال
الرئيسية هي
العقبات الرئيسية
التي يجب مواجهتها.

على الرغم من عدم اعتبارها الشغل الشاغل، إلا أن الحاجة إلى تحسين الإطار التنظيمي وإنفاذه، بما في ذلك المنافسة وحماية حقوق المستهلك والأفراد، تم تحديدها كواحدة من أهم ثلاث أولويات من قبل 13% من جميع المشاركين (انظر الرسم البياني 1). يؤكد تصنيف NRI أن البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجوار الجنوبي لا تزال متخلفة وأن الحكومات في المنطقة ليست بالسرعة الكافية في تكييف التشريعات مع التقنيات الناشئة. احتلت الأردن، التي سجلت أعلى الدرجات في هذا المقياس بين جميع دول المنطقة، المرتبة 46 (من أصل 127 دولة)، بينما كان المغرب الأسوأ أداءً - المرتبة 90. في الواقع، على الرغم من أن جميع البلدان في الجوار الجنوبي لديها بالفعل نوع من الأنظمة التي تسمح باستخدام الوثائق الإلكترونية (باستثناء الأردن) ولديها نوع من قوانين حماية المستهلك عبر الإنترنت، وإطار تشريعي مناسب لحماية البيانات والإنترنت إلا أنه لم يتم تطوير الأمن الإلكتروني حتى الآن (Jaller & Molinuevo, 2020).

الحكومة الإلكترونية

هناك أيضًا حاجة جدية للحكومات، كما لاحظ واحد من كل خمسة المشاركين في استطلاع يورومسكو يوروميد، لتعزيز التحول الرقمي في القطاع العام وتعزيز الحكومة الإلكترونية (انظر الرسم البياني 1). على سبيل المثال، غالبًا ما تترك جودة منصات الحكومة الإلكترونية الكثير مما هو مرغوب فيه. في الواقع، في إطار أحد مقاييس NRI التي تقيم جودة تقديم الحكومة للخدمات عبر الإنترنت (على مقياس 0-1 حيث يشير 1 إلى أفضل أداء)، سجل أفضل أداء بين دول الجوار الجنوبي 0.62 (المرتبة 81 من أصل 133) والأسوأ الجزائر، 0.28 (المرتبة 127).

مستويات استعداد القطاع الخاص

كما أن القطاع الخاص في المنطقة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (SMEs)، يجد صعوبة في مواكبة اتجاهات التحول الرقمي العالمية. قبل اندلاع الوباء، كان عدد قليل نسبيًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجوار الجنوبي تمتلك موقعًا إلكترونيًا أو صفحة على Facebook، أو تقدم مدفوعات رقمية. كان متوسط مستوى اعتماد التطبيقات الرقمية لوظائف إدارة الأعمال الرئيسية في الجوار الجنوبي أيضًا أقل من متوسط البلدان متوسطة الدخل الأخرى (لمزيد من التفاصيل حول العقبات التي تحول دون التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، انظر Sidfo وآخرون، 2020). ومع قول ذلك، تم إحراز تقدم، على الأقل في مجال تقدير أهمية التحول الرقمي. في الواقع، منذ عام 2017 (عندما بدأ هذا المؤشر)، تم إنجاز أحد أكبر التحسينات من حيث تصور رواد الأعمال للمهارات الرقمية على مستوى العالم في مصر (Schwab & Zahidi, 2020).

تأثير جائحة كورونا COVID-19

كما ذكر سابقاً، فإن الطريقة التي منعت بها جائحة كورونا COVID-19 المستمرة الأداء الطبيعي للمجتمعات والاقتصادات أكدت مدى أهمية استخدام التقنيات الحديثة، وكما أظهرت البيانات السردية - عجلت الجائحة من سرعة عمليات التحول الرقمي في جميع أنحاء العالم. أحد الأمثلة البارزة التي توضح وتيرة التغيير هو الزيادة في استخدام المدفوعات الإلكترونية في جميع أنحاء المنطقة. في الأردن، زاد عدد المحافظ الإلكترونية المفتوحة ضمن نظام الدفع عبر الهاتف المحمول الأردني (JoMoPay) بين كانون الثاني (يناير) 2020 - قبل تفشي الوباء في المنطقة - وشهر كانون الثاني (يناير) 2021 بأكثر من الضعف، من 642,356 دينار أردني (حوالي 745 ألف يورو) إلى ما يصل إلى 1.32 مليون دينار أردني (حوالي 1.54 مليون يورو؛ JoPACC، 2020؛ JoPACC، 2021). خلال نفس الفترة، ارتفع عدد المعاملات التي أجريت في الدولة باستخدام المحافظ الإلكترونية من 374,400 دينار أردني إلى 1.39 مليون دينار وقيمتها من 27.5 مليون دينار إلى 114 مليون دينار (حوالي 32 مليون يورو و133 مليون يورو، على التوالي). عندما فرض الإغلاق الوطني الأول في البلاد في آذار (مارس) 2020، دفع الأردنيون في ذلك الشهر مدفوعات إلكترونية أكثر مما دفعوه خلال السنوات الثلاث السابقة مجتمعة. كما لوحظ زيادة استخدام المحافظ الإلكترونية في فلسطين ومصر أيضاً، ففي البلد الأخير، ارتفع عدد المدفوعات الإلكترونية بنسبة 15-20% فقط بين آذار/مارس وأب/أغسطس (Moslem, 2020).

تُظهر مؤشرات مثل الدفع الإلكتروني والتسوق عبر الإنترنت ومشاهدة مقاطع الفيديو أن الوباء قد سرّع من سرعة التحول الرقمي في المنطقة.

يمكن إيجاد تأكيد آخر لهذا الاتجاه في نتائج الموجة الأخيرة من مسح الشباب العربي (2021)، والتي تظهر أنه خلال الجائحة، لا يستخدم الشباب في العالم العربي الإنترنت أكثر من أي وقت مضى للترفيه عن أنفسهم فحسب، على سبيل المثال من خلال مشاهدة مقاطع الفيديو (زيادة بنسبة 67%)، بل أيضاً للتسوق عبر الإنترنت بشكل متكرر (50%) وإجراء مدفوعات إلكترونية (49%).

المضي قدماً: الفرص والتحديات الرئيسية

يعد تسريع عمليات التحول الرقمي الناجمة عن الوباء في منطقة الجوار الجنوبي في العديد من النواحي تطوراً إيجابياً خطوة نحو اقتصادات أكثر استدامة ومجتمعات شاملة. ومع ذلك، هناك أيضاً عدد من المزالق التي يجب تجنبها. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التحول إلى العمل عن بُعد من جهة إلى فتح الفرص أمام النساء في الجوار الجنوبي، اللائي شكلن حتى عام 2019 حُمس القوة العاملة في المنطقة، ولكنه من ناحية أخرى، يبقى النساء داخل الأسرة ويبطن من اندماجهن في عالم العمل المأجور الذي يهيمن عليه الذكور حتى بعد انتهاء الوباء ولم يعد العمل من المنزل ضرورة. وبالمثل، قد تتسع الفجوة الرقمية أكثر ليس فقط بين النساء والرجال ولكن أيضاً بين الفئات الأفقر/الأكثر ثراءً، والمناطق الحضرية/الريفية والأقل تعليماً إذا لم يتم وضع سياسات مصممة بشكل صحيح.

يجب تنفيذ أجندة التحول الرقمي في الجوار الجنوبي (وما وراءه) بحذر: فرض خصوصية بيانات ملائمة، وتوفير البنية التحتية المادية، مع التركيز الواجب على المناطق الريفية وكذلك المدن الصغيرة).

هناك تهديد آخر يتمثل في الاستبداد الرقمي، كما أشار بعض المشاركين في استطلاع EuroMeSCo وEuromed ونصف الخبراء الذين استطلعت آراؤهم من قبل مركز أبحاث PEW، الذين أعربوا عن تخوفهم من أن الوتيرة المتسارعة لاستخدام التقنيات الجديدة "ستضعف الديمقراطية بين الآن و2030 بسبب سرعة ونطاق تشويه الواقع وتدهور الصحافة وتأثير رأسمالية المراقبة" (Anderson & Rainie, 2020).

لذلك يجب أن يتم دعم أجندة التحول الرقمي في الجوار الجنوبي (وخارجه) بحذر. تعزيز التحول الرقمي في القطاع العام وتعزيز الحوكمة الإلكترونية - نعم، ولكن طالما يتم تطبيق تشريعات كافية لحماية خصوصية البيانات. توفير البنية التحتية المادية، بما في ذلك الربط الإلكتروني والنطاق العريض - قطعاً، ولكن كما ورد في الاستطلاع نفسه، مع التركيز الواجب على المناطق الريفية (وكذلك المدن الصغيرة). تكييف التعليم والتدريب المهني مع متطلبات التحول الرقمي - بكل الوسائل، طالما أنه لا يستلزم استبعاد الطلاب الذين لن يتمكنوا من المشاركة بسبب محدودية الوصول إلى النطاق العريض و/أو أجهزة الكمبيوتر. لإعادة صياغة مقولة شائعة في زمن الوباء، "لا يمكن أن يكون العلاج أسوأ من المشكلة".

المراجع

ANDERSON, J., & RAINIE, K. (2020, February 21). *Many Tech Experts Say Digital Disruption Will Hurt Democracy*. PEW Research Center. <https://www.pewresearch.org/internet/2020/02/21/many-tech-experts-say-digital-disruption-will-hurt-democracy/>

ARAB YOUTH SURVEY. (2021). *Top 10 findings*. <https://www.arabyouthsurvey.com/findings.html>

BLOM, A., GOLDIN, N., & NUSRAT, M. (2020). *Starting line – Where does MENA stand with digital skills?* World Bank Blogs. <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/starting-line-where-does-mena-stand-digital-skills>

DUTTA, S., & LANVIN, B. [Eds.] (2020). *The Network Readiness Index 2020. Accelerating Digital Transformation in a post-COVID Global Economy*. Portulans Institute. <https://networkreadinessindex.org/wp-content/uploads/2020/10/NRI-2020-Final-Report-October2020.pdf>

ITU – INTERNATIONAL COMMUNICATIONS UNION. (2020). *Measuring digital development. Facts and figures 2019*. <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf>

JOPACC. (2020). *Payment systems reports. January 2020*. https://www.jopacc.com/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%B4%D9%87%D8%B1_%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf

JOPACC. (2021). *Payment systems reports. January 2021*. [https://www.jopacc.com/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jomopay_monthly_report_\(january_2021\).pdf](https://www.jopacc.com/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jomopay_monthly_report_(january_2021).pdf)

MOSLEM, A. (2020, August 12). *The future of e-payment solutions after COVID-19*. Mubasher. <https://english.mubasher.info/news/3681350/The-future-of-e-payment-solutions-after-COVID-19/>

RAZ, D. (2020, September 15). *The Arab World's Digital Divide*. The Arab Barometer. <https://www.arabbarometer.org/2020/09/the-mena-digital-divide/>

SCHWAB, K. & ZAHIDI, S. (2020). *The Global Competitiveness Report SPECIAL EDITION 2020. How Countries are Performing on the Road to Recovery*. World Bank. http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2020.pdf

SCHWAB, K. (Ed.) (2019). *Global Competitiveness Report 2019*. World Economic Forum. http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

SIDŁO, K., ALBINYANA, R., KARUNSKA, K., SALMERI, C., & BIELIEI, S. (2020). *Digitalisation of small and medium enterprises (SMEs) in the Mediterranean.* The European Committee of the Regions. https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/313586b6-fc86-11ea-b44f-01aa75ed71a1/language-en?WT.mc_id=Selectedpublications&WT.ria_c=41957&WT.ria_f=5961&WT.ria_ev=search

WORLD BANK. (2020). *Individuals using the Internet (% of population)* <https://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER>



أجندة الاتحاد الأوروبي الجديدة لجنوب البحر الأبيض المتوسط: آفاق للمغرب¹

نزهة علوي محمدي

زميلة أولى،

مركز السياسات للجنوب الجديد، المغرب.

بعد 25 عامًا، لا تزال
منطقة البحر الأبيض
المتوسط الجغرافية
تخضع للتفكير
بهدف إقامة علاقة
الجوار الاستراتيجية
هذه بثبات ومعالجة
التقدم المحرز في
التحديات الجديدة.

بعد أكثر من 25 عامًا من إطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر برشلونة عام 1995، لا تزال المنطقة الجغرافية المتوسطية تخضع لتفكير وتصور الاتحاد الأوروبي بهدف ترسيخ علاقة الجوار الاستراتيجية هذه ومعالجة تقدم التحديات الكامنة.

ومنذ ذلك الحين، شهد الإطار الأوروبي-متوسطي العديد من المبادرات كمراحل على المسار الذي ادعي أنه نتيجة تفكير مشترك، أي حوار بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط حول مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجواره الجنوبي.

وهكذا، في حالة المغرب، فإن اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2000 سبقت بعدة سنوات إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP) في عام 2004 وتنفيذ الوضع المتقدم للمغرب في الفضاء المتوسطي في عام 2008. في الواقع، تعكس هذه العملية المتطورة اهتمام الاتحاد الأوروبي بتحديد إطار تم تكييفه لإدارة علاقاته مع الجوار الجنوبي - بعد التوسعات المتتالية للاتحاد الأوروبي - ولكن أيضًا وبشكل أساسي لإعادة تموضع نفسه سياسيًا واستراتيجيًا على الجانب الجنوبي. من خلال مشاركته النشطة في مختلف المنتديات الأوروبية-متوسطية (المنتدى المتوسطي، المنتدى 5+5)، يسعى المغرب بدوره دائمًا إلى تحقيق معاملة مختلفة في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي. إن تعزيز المكتسبات وفتح الآفاق نحو المسؤولية المشتركة والقرار المشترك هي من بين المكونات الرئيسية للنهج المغربي من أجل دفع عملية التكامل الأوروبي-متوسطي.

1. المقابلات المستخدمة في هذا المقال أجراها يوسف الجاي، مساعد باحث في الاقتصاد، مركز السياسات للجنوب الجديد PCNS.

أدت التغيرات الجيوسياسية في المنطقة إلى قيام الاتحاد الأوروبي بإعادة تقييم محتويات وطريقة إدارة سياسة الجوار الأوروبية في عامي 2011 و2015 من أجل مواجهة التحديات التي فرضها الجوار المتغير. ولكن هذا الاهتمام بالتكيف والتجديد سار جنبًا إلى جنب مع استجواب دول الجنوب حول ضعف مشاركتها في وضع تصور ومراقبة الشراكة الأوروبية المتوسطية والفعالية المحدودة لإدماجها لضمان مساحة من القيم المشتركة والازدهار المشترك. يمكننا من الآن فصاعدًا التفكير في فعالية نهج الشراكة لسياسة الجوار الأوروبية، لا سيما بعد عمليات إعادة التقييم المتتالية في 2011 و2015، وتقييم في خطوة ثانية نطاق العرض الأوروبي الجديد المقدم في شباط/فبراير 2021 باعتباره "تجديدًا". أخيرًا، وفي إطار هذه الأجندة الأوروبية الجديدة للجوار الجنوبي، هل يمكننا النظر في فرصة تحديد مجالات التعاون المبتكر والواعد الذي يمكن أن يحقق تقاربًا في النهج ويعزز الجهود "لتجديد" العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي؟

من خلال مشاركته
النشطة في مختلف
المنتديات الأوروبي-
متوسطة يسعى
المغرب بدوره دائمًا
إلى معاملة مختلفة
في علاقاته مع الاتحاد
الأوروبي.

تأطير العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية

يتمتع المغرب بعلاقات طويلة الأمد ومميزة مع الاتحاد الأوروبي، تميزت منذ تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية ومراجعاتها المختلفة بتطور ديناميكي ورغبة مشتركة في بناء شراكة نموذجية في المنطقة الأوروبي-متوسطة.

يتمتع المغرب
بعلاقات طويلة الأمد
ومميزة مع الاتحاد
الأوروبي، تميزت منذ
تنفيذ سياسة الجوار
الأوروبية ومراجعاتها
المختلفة.

اعتماد الوضع المتقدم في عام 2008 والتوقيع في آذار/مارس 2015 على خطة العمل الخاصة به لتنفيذه بين الطموح المشترك لتعزيز الطبيعة متعددة الأبعاد للشراكة. أولويات الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي التي تم تنظيمها حول أربعة محاور (الوصول العادل إلى الخدمات الاجتماعية، والحكم الديمقراطي وسيادة القانون، والتوظيف والنمو الشامل، وتعزيز قدرات المجتمع المدني)، استفادت من الدعم المالي الذي ينبغي أن يبلغ 1.4 مليار يورو بين عامي 2014 و2020 في إطار أداة الجوار الأوروبية المالية الجديدة (ENI)، التي نشأت عن المبادئ التوجيهية الواردة في البيان الصادر في 25 أيار/مايو 2011، والتي تدعو إلى نهج "المزيد من الأموال للمزيد من الإصلاح".

يعكس إطار الدعم الفردي الذي تم توقيعه في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، اعتراف الاتحاد الأوروبي بتفرد شراكته مع المغرب (بدأ دعم الإصلاحات في 2011) ويؤكد على ملاءمة التعاون الذي اختاره الاتحاد الأوروبي مع الأولويات الاستراتيجية للمغرب. تتوافق هذه الإرشادات أيضًا مع أهداف اتفاقية الإطار بشأن "الوضع المتقدم وخطة العمل الخاصة به". كما استفاد المغرب من مخصصات إضافية للميزانية ضمن إطار البرنامج متعدد البلدان، والتي تم تخصيصها وفقًا للتقدم المحرز في ترسيخ الديمقراطية (الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، أداة التعاون الإنمائي...).

في أعقاب الحكم
الصادر في 2015
عن المحكمة التابعة
للإتحاد الأوروبي حول
اتفاقية الشراكة
بين الإتحاد الأوروبي
والمغرب، تم تعليق
الحوار السياسي مع
الإتحاد الأوروبي حتى
2019.

لكن، وفي أعقاب الحكم الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2015 عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بإلغاء قرار المجلس الصادر في 8 آذار/مارس 2012 بشأن إبرام صفقة لتعديل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، علق الأخير الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي حتى كانون الثاني/يناير 2019. لم تشهد ديناميكية الشراكة المتأثرة بهذه الفجوة تطوراً نوعياً على الرغم من استمرار التعاون القطاعي. بسبب الافتقار إلى المشاورات السياسية الرسمية، لم تحدد الشراكة بالتالي أي أولوية جديدة، بينما انتهى إطار الدعم الفردي وتم نشر مراجعة جديدة لسياسة الجوار الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. بالاعتراف بحدود استراتيجية 2011 السابقة، بناءً على مبدأ "المزيد من الأموال

لم تشهد ديناميكية
الشراكة المتأثرة
بهذه الفجوة تطوراً
نوعياً على الرغم
من استمرار التعاون
القطاعي.

للمزيد من الإصلاح"، اعتمد تنقيح 2015 نهجاً جديداً يتميز بمزيد من المرونة (التمايز) وتكثيف الملكية المحلية. وفيما يتعلق بالمغرب، قامت المفوضية بتمديد إطار الدعم الفردي حتى عام 2018 وامتد الوضع المتقدم حتى عام 2020.

بفضل مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بدأ في حزيران/يونيو 2019 استكشاف آفاق جديدة تتجاوز الوضع المتقدم من أجل تحقيق "شراكة أوروبية مغربية من أجل الرخاء المشترك". بعد نهج مرّن يتكيف مع الطرفين، سعى البيان الصادر عن المجلس أيضاً إلى أن تكون هناك مرحلة أولية لتحديد المحاور الاستراتيجية للتعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والتي يجب أن تكون سارية المفعول اعتباراً من عام 2020. ولذلك، فإن المغرب والاتحاد الأوروبي ملتزمان لمتابعة التفكير المشترك من أجل إعادة تشكيل الرابطة التعاقدية. أيضاً وعلى الرغم من فترة التقاعس من 2015 إلى 2019، فإن المبادئ التي تم التأكيد عليها في إعادة تقييم سياسة الجوار الأوروبية، أي التمايز والملكية المشتركة للإطار التعاقدية، هي في صميم إعادة إطلاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

نحو شراكة متجددة بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي؟ آفاق للمغرب

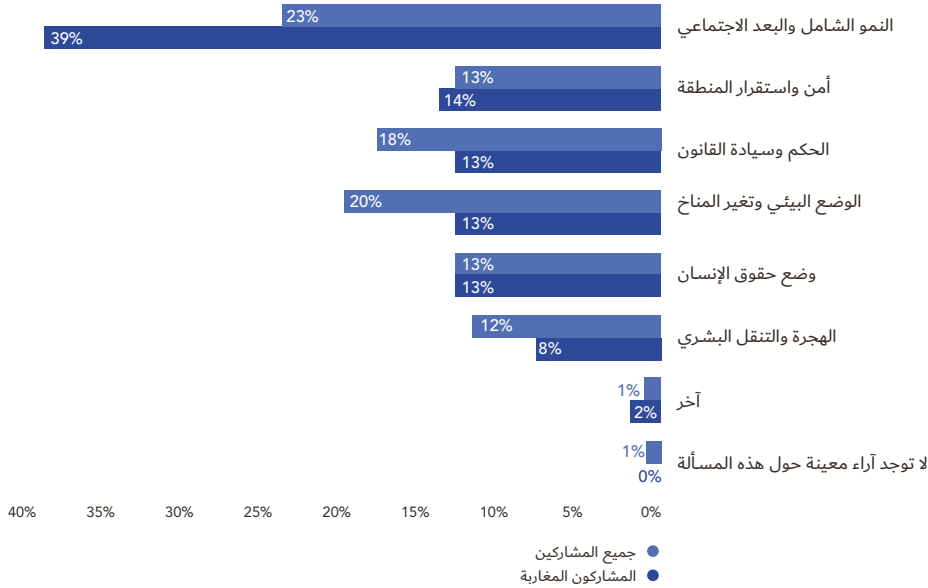
من خلال وضع
التحديات المناخية
والبيئية في صميم
عملها، تطرح سياسة
الجوار الأوروبية
الجديدة فلسفة
جديدة في مراجعة
الشراكة.

بناءً على رؤية الصفقة الخضراء، قدمت المفوضية الأوروبية في البيان المشترك بتاريخ 9 شباط/فبراير 2021 مقترحاً جديداً للجوار الجنوبي يتمحور حول خمسة مجالات رئيسية: التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ المرونة والازدهار والتحول الرقمي؛ السلام والأمن؛ الهجرة والتنقل؛ الانتقال الأخضر. تهدف الأجندة الجديدة إلى تعاف أخضر ورفعي ومرن وعادل، يسترشد ببرنامج التنمية المستدامة بحلول عام 2030 واتفاقية باريس والصفقة الخضراء الأوروبية. من خلال وضع التحديات المناخية والبيئية في صميم عملها، تطرح سياسة الجوار الأوروبية الجديدة فلسفة جديدة في مراجعة الشراكة: ستؤدي المكتسبات التي تم تحقيقها في المراحل السابقة من الآن فصاعداً إلى تطور كبير وآفاق ملموسة. وهي تنص على مقترحات محددة في كل دولة مجاورة يمكن تحويلها إلى خارطة طريق جديدة للعلاقات الثنائية.

يبرز الاستطلاع العام الذي أجراه المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) مع عينة من سكان المغرب أنهم يرون أن النمو الشامل وتغير المناخ يشكلان تحديات وفرصاً مشتركة للشريكين.

بينما تُظهر نتائج الاستطلاع أن الإدماج الاقتصادي وتغير المناخ هما التحديان الرئيسيان المشتركان في المنطقة، غير أن ردود الخبراء المغاربة تعلق أهمية أكبر على الاندماج الاقتصادي باعتباره تحديًا (الرسم البياني 1) وفرصة (الرسم البياني 2).

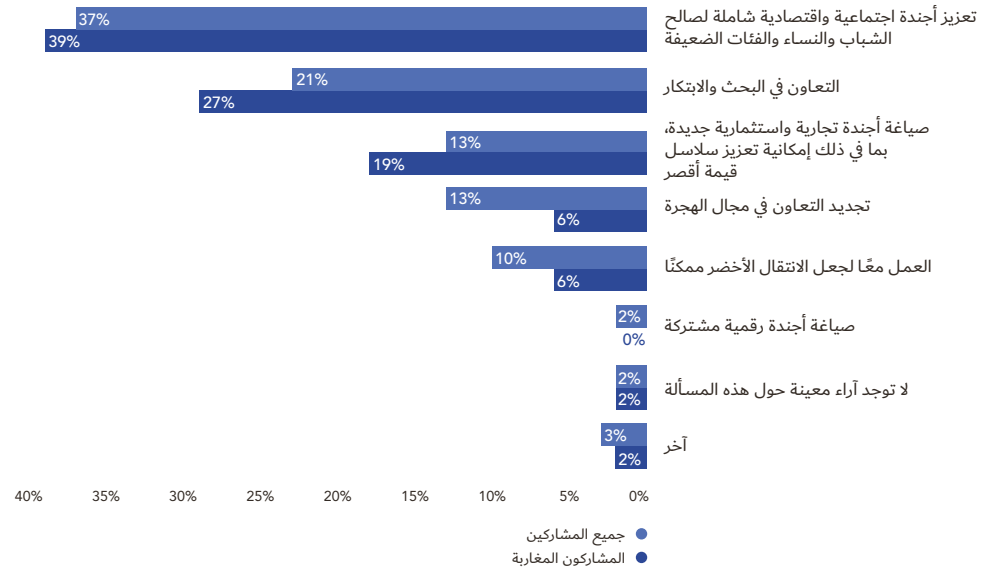
الرسم البياني 1: س 1 أي من التحديات التالية يلزمها بذل جهود أكبر؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

فيما يتعلق بالفرص المتاحة لكل من الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، يعتبر تعزيز جدول أعمال شامل اجتماعيًا هو الأولوية الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن ردود الخبراء المغاربة تؤكد أيضًا على أهمية التعاون في مجال البحث والابتكار.

الرسم البياني 2: س 2 ما هي الفرص الرئيسية التي يجب على الاتحاد الأوروبي وشركائه الجنوبيين اغتنامها بشكل مشترك؟ (مرتبة كخيار أول)



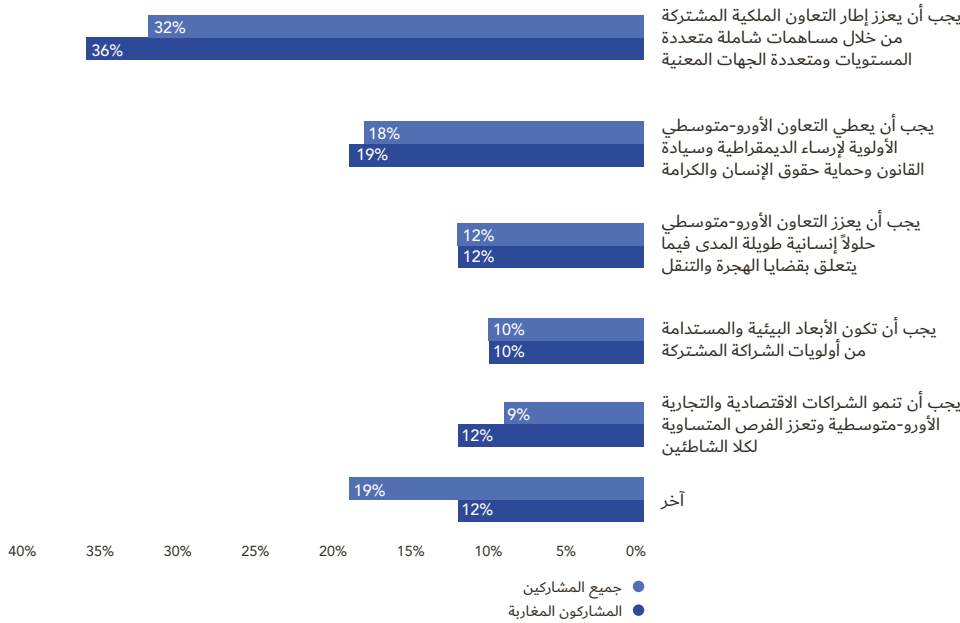
المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

يسعى المغرب إلى تجنب تصور سياسة الجوار الأوروبية فقط من خلال المنظور المالي ويطمح إلى إعادة بناء شراكة متوازنة وفعالة مع مشاركة أكبر من قبل دول الجوار في القرارات.

من وجهة النظر الرسمية، رحب المغرب ببيان 9 شباط/فبراير 2021 وكذلك مشاريعه الرئيسية، والتي تلمي أيضًا أولويات سياسته التنموية والمحاور الأربعة المحددة في "الإعلان السياسي المشترك" بين المغرب والاتحاد الأوروبي المعتمد في حزيران/يونيو 2019. لكن، النوايا التي عبر عنها المغرب من خلال التصريحات والتبادلات مع مختلف القادة الأوروبيين تعطي الأولوية للحاجة إلى تجنب تصور سياسة الجوار الأوروبية فقط من خلال المنظور المالي وهو يطمح إلى إعادة بناء شراكة متوازنة وفعالة مع مشاركة أكبر من قبل دول الجوار في القرارات.

بالتزامن مع هذا العنصر، يُظهر الاستطلاع كيف يُنظر إلى مراجعة إطار التعاون وتحسين إدارته على أنها أهداف يجب تحقيقها بحلول عام 2030.

الرسم البياني 3: س 8 ما الذي يجب أن يتغير بحلول عام 2030 حتى تتمكن من تقييم أن التعاون الأورو-متوسطي ناجح؟ (تم إعداد الفئات من الإجابات المفتوحة)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

لهذا السبب، يرغب المغرب في التعبير عن وضعه المتقدم مع الاتحاد الأوروبي ليس فقط في دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن أيضاً لضمان حوار دائم وإجراءات مشتركة حول قضايا مثل البيئة والأمن والهجرة والتكامل الإقليمي. في هذا الصدد في المنطقة، لدى المغرب معظم الاتفاقات والروابط والأرضية المشتركة مع السياسات والأولويات الأوروبية. وبالتالي، فإن التحدي في هذه المرحلة الجديدة من العلاقات الأوروبية المغربية يتمثل في التحديد واتخاذ القرار بصورة مشتركة بشأن دعم الاتحاد الأوروبي لدعم انتقال الاقتصاد المغربي وتوجهه نحو أنماط إنتاج أكثر استدامة وشمولية.

يشارك المغرب في تحويل عمليات الإنتاج لمعالجة تأثير تغير المناخ، ويمكن أن يستفيد من خلال سياسة الجوار الأوروبية الجديدة من الفرص لتحفيز التحول الأخضر والرقمي والذكى لاقتصاده. في إطار التحول في أوروبا نحو زراعة أكثر استدامة، تقدم الصفقة الخضراء بالتالي آفاقاً واعدة للقطاع الزراعي المغربي. بعد أن استثمر المغرب على نطاق واسع في خطته المغرب الأخضر Maroc Vert، يستعد لتنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر الجديدة 2020-2030، التي ستفتح الوصول إلى السوق الأوروبية، دون تقييد الحصص، إذا تم تنفيذ تعديل السياسة الزراعية المشتركة (CAP) بشكل فعال. يمكن أن يؤدي الانتقال إلى صناعة خالية من الكربون إلى فتح آفاق للتعاون الابتكاري. المغرب منخرط بقوة في التحول الأخضر لصناعته من خلال اختيار إزالة الكربون من أنماط الإنتاج. تشمل المحاور الرئيسية لخطة الإنعاش الصناعي 2021-2023 وضع المملكة كقاعدة صناعية دائرية وخالية من الكربون. كما

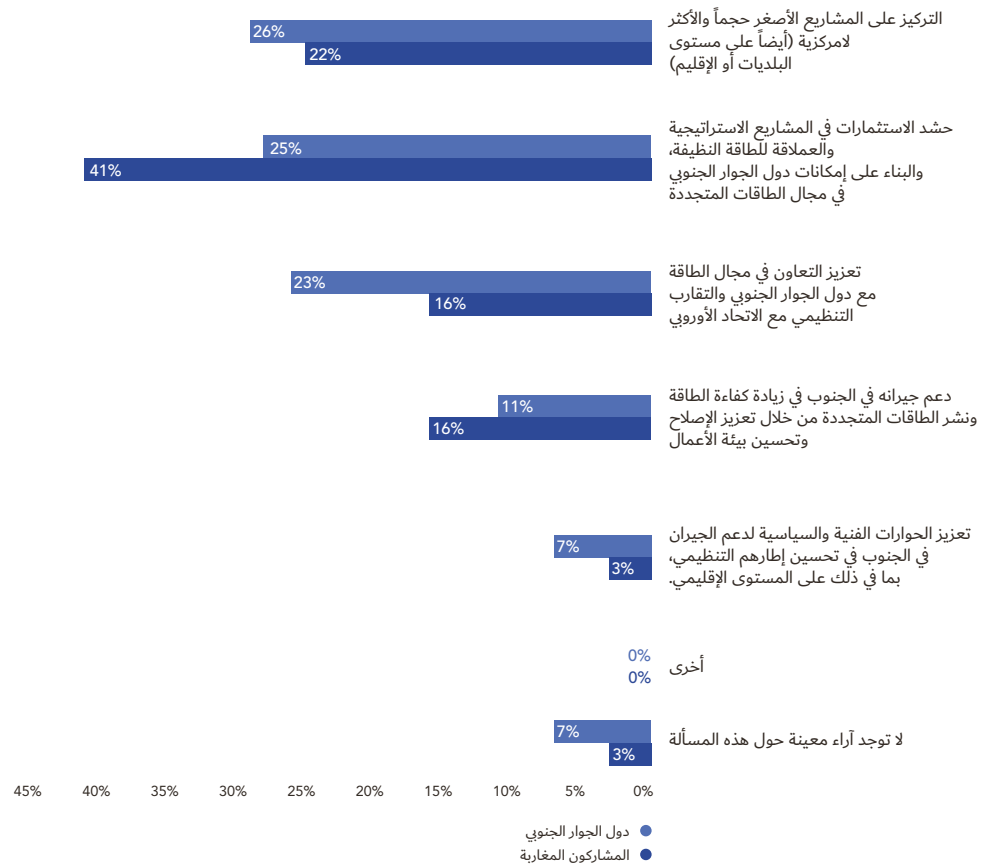
يرغب المغرب أن يتم التعبير عن وضعه المتقدم مع الاتحاد الأوروبي أيضاً في دعم إجراءات مشتركة حول قضايا مثل البيئة والأمن والهجرة والتكامل الإقليمي.

يفتح الانتقال نحو
الطاقة النظيفة
آفاقًا جديدة
للتعاون المبتكر
وهو قطاع تقارب
بين المغرب
والاتحاد الأوروبي.

أطلق المغرب برامج دعم تستهدف المؤسسات الصناعية لتطوير أنماط إنتاج خالية من الكربون ودعم ظهور السلاسل الصناعية الخضراء والحد من التلوث. أخيرًا، يعد الانتقال إلى الطاقة النظيفة قطاع تقارب بين المغرب والاتحاد الأوروبي. تخصص استراتيجية الطاقة الاستباقية المغربية لعام 2030 مكانًا مركزيًا للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة.

في هذا الصدد، تكشف ردود الخبراء المغاربة أيضًا عن الدور المركزي للطاقات المتجددة، وهي تختلف بوضوح عن ردود البلدان في بقية المنطقة (الرسم البياني 4)

الرسم البياني 4: س 18 ما الذي يجب أن يفعله الاتحاد الأوروبي لمواكبة انتقال الطاقة لدول الجوار الجنوبي؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

إلى جانب مشاريع الطاقة المتجددة الكبرى مع إمكاناتها الكبيرة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، يطمح المغرب إلى أن يصبح لاعبًا رئيسيًا في تطوير الهيدروجين الأخضر بسبب موقعه الجغرافي وتربطه في مجال الطاقة وموارد الطاقة المتجددة الاستثنائية.

يعتبر الهيدروجين الأخضر في هذا الصدد حلاً تقنيًا لصناعة إزالة الكربون، ولا سيما في إنتاج الأسمدة. يمكن للاتحاد الأوروبي من هذا المنظور أن يدعم إنشاء نظام بيئي للطاقة حول الأهداف المشتركة، وكذلك ترجمة نقاط التقارب في النهج والأولويات المغربية – الأوروبية، وبالتالي فتح الطريق أمام شراكة ابتكارية بشكل كبير. يمكن أن تؤثر هذه الديناميكية أيضًا على المسارات الخاصة بالاتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة وتعزز التعاون مع الجوار الجنوبي في إطار يتسم بتحدي الابتكار والاستدامة والنمو.

بينما كان إعلان برشلونة يهدف إلى خلق منطقة سلام وازدهار مشترك، إلا أنه بعد أكثر من عقدين من الزمان، تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط التحديات التي تفاقمت بسبب تأثير جائحة كورونا COVID-19. تتطلب هذه التحديات تفكيرًا جديدًا بالإضافة إلى مبدأ المرونة في جميع المناهج وتسليط الضوء على الحاجة إلى العمل من أجل المزيد من التضامن، بما يتماشى مع المبادئ التأسيسية للشراكة الأوروبي-متوسطية.

باستخدام
الهيدروجين
الأخضر، وهو حل
تقني لصناعة إزالة
الكربون، يمكن
للاتحاد الأوروبي أن
يدعم إنشاء نظام
بيئي للطاقة ويفتح
الطريق أمام شراكة
مبتكرة إلى حد كبير.

مسح سريع للعلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل بعد 25 عامًا من عملية برشلونة

ألفريد توفياس
الجامعة العبرية، إسرائيل.

أهمية الشراكة الأورو-متوسطية لإسرائيل: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

اعتترضت إسرائيل
على أنه على
الرغم من المسافة
المتزايدة فيما
يتعلق بالتنمية
الاقتصادية،
استمرت الشراكة
الأوروبية المتوسطية
(EMP) في معاملة
إسرائيل مثل الدول
المتوسطية الأخرى
غير الأعضاء.

الانطلاق الحقيقي في العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي من وجهة نظر مؤسسية (وبالتالي ليس فقط اقتصاديًا بل سياسيًا أيضًا) يمكن تأريخه إلى بداية عملية أوسلو (1993) وإطلاق الشراكة الأورو-متوسطية، التي يبلغ عمرها الآن ربع قرن. كان هدف الأخير هو توفير إطار عام لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين سواحل البحر الأبيض المتوسط. في هذا السياق، عُرضت على إسرائيل اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي لفترة زمنية غير محدودة. وهي حتى اليوم الأساس القانوني الوحيد للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل منذ عام 2000، عندما تم التصديق عليها بالكامل من قبل البرلمان الأوروبي والدول الخمس عشرة الأعضاء وإسرائيل. على الرغم من صحة القول بأنه تم توقيع الاتفاقية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1995، لكن استغرق التصديق عليها خمس سنوات، لأسباب سياسية في الأساس. تم إنشاء بموجبها مجلس شراكة على المستوى الوزاري كان يجب أن يجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة. من الناحية العملية، لم يجتمع منذ عام 2012، بعد التجميد الفعلي للعلاقات السياسية منذ أكثر من عقد من الزمان. منذ البداية، اعتترضت إسرائيل على حقيقة أن الشراكة كانت جزءًا مما يسمى بالشراكة الأورو-متوسطية التي استمرت في معاملة إسرائيل مثل الدول المتوسطية الأخرى غير الأعضاء، حتى عندما تكون المسافة بين إسرائيل وبقية المجموعة من حيث التنمية الاقتصادية قد اتسعت خلال السبعينيات حتى التسعينيات.

العلاقات الثنائية بعد عام 2004: سياسة الجوار الأوروبية والاتفاقيات القطاعية

سياسة الجوار الأوروبية كانت أكثر جاذبية لإسرائيل من حيث أنها ثنائية ومتبانية، وبالتالي أخذت خصوصيات إسرائيل في الاعتبار.

لم تتخذ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل اتجاهًا جديدًا حتى تم توسعة الاتحاد الأوروبي بانضمام 10 دول جديدة في عام 2004. لم تكن الشراكة الأورو-متوسطية وإنما توسيع الاتحاد الأوروبي وبدء المفاوضات مع تركيا وكرواتيا بهدف منحهما العضوية التي قادت المفوضية الأوروبية إلى مراجعة علاقاتها بشكل عاجل مع الدول القريبة من الاتحاد الأوروبي الجديد المكون من 27 عضواً من خلال إطلاق سياسة الجوار الأوروبية. كانت هذه السياسة أكثر جاذبية لإسرائيل من حيث أنها ثنائية ومتبانية، وبالتالي أخذت خصوصيات إسرائيل في الاعتبار. كان هذا مبرراً تماماً في تصور إسرائيل. اتسعت الفجوة الاقتصادية مع الشركاء الجنوبيين الآخرين في سياسة الجوار الأوروبية منذ التسعينيات. كما أن عدم التناسق الاقتصادي بين إسرائيل وجميع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى (باستثناء تركيا) أخذ بالتزايد منذ كانون الأول (ديسمبر) 2004 عندما تم إبرام خطة عمل مصممة خصيصاً بين إسرائيل والمفوضية الأوروبية بحكم الواقع في سياق سياسة الجوار الأوروبية. في نهاية ثلاث سنوات، تم تقييمها من أجل أن يقرر الطرفان ما إذا كان هناك أي سبب لتغيير نمط العلاقات بينهما من خلال التوقيع على اتفاقية جديدة أو من خلال تعديل اتفاقية عام 1995. حددت خطة العمل أربع أولويات: تعزيز الحوار السياسي؛ وزيادة التكامل الاقتصادي؛ وتطوير التعاون في مجالات العدالة والشرطة (التعاون القانوني ومكافحة الجريمة المنظمة) ومحور كامل من المجالات (البيئة والطاقة والنقل والعلوم والتكنولوجيا)؛ وزيادة الاتصالات "بين الناس" (على سبيل المثال، المشاركة في البرامج التعليمية على غرار برنامج إراسموس). أكثر ما أعجبت به إسرائيل هو أنه كان نهجاً يفضل "الجزرة" على "العصا": سيطبق الاتحاد الأوروبي ما يسمى بالمشروطية الإيجابية التي تقدر القيم المشتركة بدلاً من المشروطية السلبية المستخدمة في سياق اتفاقية الشراكة لعام 1995 (التي فكرت في تعليقها المحتمل من قبل أحد الأطراف إذا لم يحترم الطرف الآخر حقوق الإنسان). ومع ذلك، ونتيجة لعملية الرصاص المصبوب في غزة، قرر الاتحاد الأوروبي تجميد العلاقات السياسية (2009-2010).

الاتفاقيات القطاعية بشأن التجارة الحرة الزراعية وتحرير النقل الجوي المدني هي قيد الإعداد بنظرة إيجابية.

ومع ذلك بحلول ذلك الوقت، كانت هناك اتفاقيتان قطاعيتان منفصلتان مهمتان قيد الإعداد: واحدة بشأن التجارة الزراعية الحرة بين الطرفين (2009) واتفاقية السماء المفتوحة لتحرير حركة النقل الجوي المدني بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (دخلت حيز التنفيذ في 2013 وصدّق عليها أخيراً من قبل جميع الأطراف في عام 2020). وبحسب مصادر إسرائيلية رسمية، فإن كلا الاتفاقيتين تعملان بشكل جيد. فيما يتعلق بالزراعة، هناك أحياناً نقاشات حول التزام إسرائيل بمعايير الاتحاد الأوروبي، وهو أمر طبيعي. فيما يتعلق بالنقل الجوي المدني، فإن إسرائيل راضية للغاية. وهي تتفاوض الآن مع الاتحاد الأوروبي فيما يسمى "ترتيبات أمنية بوقفة واحدة" للوصول إلى اعتراف أوروبا الكامل بالترتيبات الأمنية لمطار بن غوريون. بشكل عام، أصبحت Easyjet و Wizz Air و Ryanair، وجميعها شركات طيران أوروبية منخفضة التكلفة، أسماء مألوفة في صناعة السياحة الإسرائيلية، والتي أصبحت داعماً قوياً لاتفاقية السماء المفتوحة (Open Sky)؛ ناهيك عن المستهلك الإسرائيلي لخدمات السياحة في الخارج، الذي يجني فوائد ضخمة للسفر إلى أوروبا بتكلفة منخفضة. تدرك أي حكومة إسرائيلية الآن أنه سيكون من الصعب للغاية التراجع وإغلاق البلاد لأسباب سياسية أمام رياح السفر إلى الخارج الرخيص.

هناك مساهمة
خاصة لمرحلة
سياسة الجوار
الأوروبية في العلاقات
بين الاتحاد الأوروبي
وإسرائيل في مجال
التعليم، وتحديدًا
النسخ المختلفة
لبرنامج إراسموس.

لم تؤد المساهمة الصغيرة المتأخرة للشراكة الأورو-متوسطة، وهي الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية لعموم أوروبا والبحر المتوسط (اتفاقية PEM) في شباط/فبراير 2013، إلى مزيد من التعاون الإقليمي في الأنشطة الصناعية بين إسرائيل وجيرانها العرب، والذي كان واحداً من نواياها الأصلية. ومع ذلك، فإن إسرائيل مهتمة بها لمجرد أنها تساعد في تعزيز التجارة مع أعضاء آخرين من خارج الاتحاد الأوروبي في الاتفاقية، مثل تركيا وفي المستقبل القريب المملكة المتحدة وأوكرانيا (اتفاقية التجارة الحرة التي أبرمتها الأخيرة مع إسرائيل والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2021). إنها مفارقة.

لم تكن جميع المبادرات المرتبطة بالشراكة الأورو-متوسطة - سياسة الجوار الأوروبية فاشلة. هناك مساهمة خاصة لمرحلة سياسة الجوار الأوروبية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في مجال التعليم، وخاصة التنقل وتبادل طلاب الجامعات والأكاديميين، وتحديدًا النسخ المختلفة لبرنامج إراسموس. مؤل الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2020 إقامة أكثر من 7,000 طالب إسرائيلي في الجامعات الأوروبية. في عام 2018، كان عدد الطلاب الإسرائيليين الذين يدرسون في أوروبا أكبر من عدد الطلاب في الولايات المتحدة.

إسرائيل هي بالطبع عضو مؤسس في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، الذي تم إنشاؤه في عام 2008 ومتابعة فريدة من نوعها للشراكة الأورو-متوسطة (وليس لسياسة الجوار الأوروبية) والتي تم افتتاحها فعليًا للأعمال فقط في عام 2011 بمساهمة إسرائيلية نشطة. ومع ذلك، لعدة سنوات حتى الآن، لم يكن لديها أكثر من جاذبية رمزية، مما يعكس الرغبة في الحفاظ على وجود منخفض في الأحداث رفيعة المستوى. على سبيل المثال، شارك الوزير عمير بيريتس، وزير الاقتصاد، كممثل لإسرائيل في المؤتمر الوزاري التجاري الحادي عشر للاتحاد من أجل المتوسط في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، والذي تم تنظيمه في شكل مؤتمر عبر الفيديو.

العمل تحت الرادار أو قصة العلاقات اليومية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في العقد الماضي

لا يزال الإدماج
العملي لإسرائيل
في مجال البحث
والتطوير في الاتحاد
الأوروبي يمثل محورًا
مركزيًا لإسرائيل.

هناك إجماع في القدس على أن اتفاقية الشراكة لعام 1995 قديمة الطراز، كما يتضح من حقيقة أنها لا تتناول التجارة في الخدمات أو الاستثمار. ولكن نظرًا للتردد المستمر في البرلمان الأوروبي في تطوير العلاقات الرسمية مع إسرائيل لأسباب سياسية، فإن منظور إلغاء تجميد خطة العمل المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبية غير واقعي. تواصلت العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي منذ عام 2012 بطريقة مجزأة.

هذا هو المكان المناسب للتعامل مع ما لا يزال يمثل محورًا مركزيًا لإسرائيل في العلاقات الثنائية منذ 25 عامًا من عملية برشلونة، أي الإدماج العملي لإسرائيل في مجال البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبي (رسميًا ليس جزءًا من الشراكة الأورو-متوسطة). في البداية، تجسد ذلك في المشاركة النشطة لستة من أصل سبعة برامج لإطار عمل البحث والتطوير تلاها Horizon 2020 اعتبارًا من 2017)، في الوقت الحاضر هو على وشك الانتهاء. ستبدأ المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لإدراجه في برنامج "Horizon Europe"، البرنامج الأحدث، الذي سيبدأ في أواخر عام 2021 فقط، حيث حدثت تأخيرات في بروكسل غير مرتبطة بإسرائيل في رسم اللوائح الجديدة للبرنامج، ويرجع ذلك أساسًا إلى جائحة كورونا. في هذه الجولة، سيعتمد التمويل على مبدأ "الدفع الفوري" "Pay As You Go"، مما يعني أن الدول المشاركة لا يمكنها كسب المال من البرنامج. على الرغم من ذلك، تواصل إسرائيل دعم المشاركة بحماس بسبب التأخر الذي تم إنشاؤه بين الأوساط الأكاديمية والصناعية الأوروبية والإسرائيلية.

بلا شك، ساعدت كل من الأنشطة التعليمية والبحثية في الاتحاد الأوروبي والتمويل الاتحاد الأوروبي في تطوير بين المجتمع المدني الإسرائيلي دائرة مؤيدة بقوة لأوروبا تتكون من جامعات ومراكز أبحاث إسرائيلية، وصناعيين مشاركين في أنشطة البحث والتطوير، وأكاديميين وطلاب جامعيين.

تطور آخر لا يخضع للجدل في العلاقات الثنائية هو نشاط بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، وهو راضٍ جدًا عن إسرائيل فيما يتعلق بتمويل الابتكار للأنشطة عبر بنك لثومي المرتبط بالمعدات الطبية ومحطات تحلية المياه. في الآونة الأخيرة، تم تخصيص 50 مليون يورو للتعامل مع المشاريع المرتبطة بجائحة كورونا. ترتبط بعض أنشطة بنك الاستثمار الأوروبي ارتباطًا مباشرًا بـ Horizon 2020.

تحت الرادار أيضًا، تسير أنشطة التوأمة وأداة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات (المقدمة بموجب سياسة الجوار الأوروبية) بسلاسة، حيث يتم تخصيص 2 مليون يورو سنويًا. إنه يؤدي إلى "أوربة" منفصلة لأنظمة إسرائيل في مجالات التعليم والاتصالات والبيئة والرفاهية في المستقبل القريب (وهو أمر مأمول في إسرائيل). ليس من قبيل الصدفة أن جميع المجالات غير مرتبطة بالأمن والدفاع حيث يسود نفوذ الولايات المتحدة. يجلب برنامج التوأمة خبراء من الاتحاد الأوروبي لمدة 18 إلى 24 شهرًا للتنسيق مع القطاع العام الإسرائيلي، بينما تسمح أداة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات بعقد اجتماعات ثنائية بين المسؤولين الأوروبيين والإسرائيليين من حين لآخر، في الوقت الحاضر عبر Zoom.

فيما يتعلق بالطاقة، يمول الاتحاد الأوروبي دراسات الجدوى، التي لم تكتمل بعد، لبناء ما يسمى بخط أنابيب شرق المتوسط لنقل الغاز من إسرائيل إلى إيطاليا بحلول عام 2027. المشروع متوقف حاليًا بسبب الخلافات الداخلية في إيطاليا حول الضرورة المطلقة لخط الأنابيب هذا في ضوء خطة الانتقال الخضراء في الاتحاد الأوروبي. لكن على أي حال، تبدو مفوضية الاتحاد الأوروبي حريصة على تحديث حوارها مع وزارة الطاقة الإسرائيلية.

لكن يبدو أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تركز أكثر بكثير على سلسلة من التطورات التي، باعتراف الجميع، ليس لها آثار اقتصادية كبيرة على إسرائيل أو تعرقل علاقاتها مع الدول الأعضاء في شرق البحر المتوسط مثل اليونان وإيطاليا وقبرص. لكن دبلوماسيًا، تعتبر هذه التطورات أكثر من مجرد إزعاج. في العلاقات اليومية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، حدثت عملية توضيح للسلطة التشريعية فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة في العقد الأخير مما أثار استياء الحكومة الإسرائيلية والعديد من الإسرائيليين. هذه حقيقة قبلتها السلطات الإسرائيلية، ومن الواضح أنها غير مستعدة لتحدي الجانب الأوروبي علانية. على سبيل المثال، في 2016-2017 تحت إشراف السيدة ميري ريغيف في وزارة الثقافة، تقرر محليًا تجميد خطة لدمج إسرائيل في برنامج الاتحاد الأوروبي المسمى "أوروبا الإبداعية Creative Europe" حيث أصر الاتحاد الأوروبي على تضمين اللائحة بنداً يستثني تطبيقه على الأرض الفلسطينية المحتلة، على غرار سابقه Horizon 2020.

التعاون في مجالات التعليم والاتصالات والبيئة والرفاهية في المستقبل القريب يؤدي إلى "أوربة" منفصلة لأنظمة إسرائيل.

في العلاقات اليومية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، حدثت عملية توضيح للتشريعات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة معظمها في العقد الأخير مما أثار استياء الحكومة الإسرائيلية والعديد من الإسرائيليين.

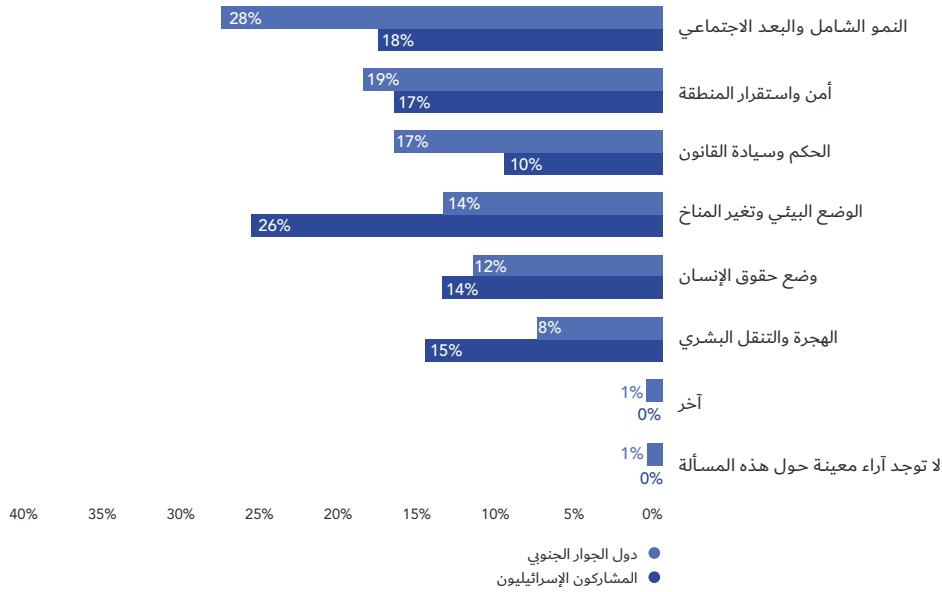
أجندة البحر الأبيض المتوسط الجديدة: ما الفائدة منها لإسرائيل؟

الشراكة الأورو-متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية و"أجندة البحر الأبيض المتوسط الجديدة" لم تجذب الكثير من وقت وحماس المسؤولين الإسرائيليين.

إن الشراكة الأورو-متوسطية (المعروفة أيضًا بمصطلح "عملية برشلونة") والأطر التي تلتها حتى "أجندة البحر الأبيض المتوسط الجديدة" لم تجذب الكثير من وقت وحماس المسؤولين الإسرائيليين، كما هو موضح أعلاه. هل ستغير "أجندة البحر الأبيض المتوسط الجديدة" المستندة إلى قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) 2020 هذا النمط؟ يُظهر الاطلاع على الوثائق المنشورة في 9 (شباط) فبراير 2021 التي تصف أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي الجديدة للاتحاد الأوروبي (NDICI) أن هناك بنودًا هامشية فقط تهم إسرائيل، مثل نية الاتحاد الأوروبي في تمويل جزئي لبناء خط أنابيب غاز من إسرائيل إلى غزة أو رفع مستوى جسر الملك الحسين الأردني وربط الضفة الغربية بالأردن وتسهيل الربط بين ضفتي نهر الأردن. هذان "مشروعان رائدان" مذكوران في الأجندة. يذكر الاتحاد الأوروبي أيضًا رغبته في تعزيز التعاون الموسع بالفعل مع إسرائيل في مجالات البحث الرقمي والابتكار، باعتباره "مشروعًا رائدًا"، دون تحديد ما هو أبعد من ذلك. ومع ذلك، هناك بعض المراقبين الإسرائيليين الذين يرون في الأجندة الجديدة بعض الفرص الجديدة لإشراك الاتحاد الأوروبي في المساعدة على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المتوسطية الشريكة. ويستند هذا التفاؤل المعتدل إلى حقيقة أن البيئة الجيوسياسية قد تغيرت للأفضل من وجهة نظر إسرائيل، مثل إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع المغرب والعديد من دول الخليج. هناك حاجة منظورة لمواصلة الحوار مع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى، لأن هذا لن يحرص عليه الاتحاد الأوروبي فحسب بل ستحرص عليه أيضًا على الأرجح إدارة بايدن الأمريكية الجديدة. يوجد جانب آخر في الأجندة الجديدة سوف يجذب اهتمام القطاعين العام والخاص في إسرائيل، وبالتحديد إصرارها على إشراك الشركاء المتوسطيين في الانتقال الأخضر للاتحاد الأوروبي والتعامل مع تغير المناخ. تتابع إسرائيل عن كثب بالفعل تطوير المعايير الخضراء في الاتحاد الأوروبي. وحقيقة أن الولايات المتحدة قد أعادت الانضمام الآن إلى اتفاقية باريس تلزم إسرائيل بكل ما يتعلق بتغير المناخ في البحر المتوسط على محمل الجد. يكفي أن نتذكر هنا أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هما إلى حد بعيد أهم أسواق لصادرات إسرائيل من السلع والخدمات.

وهذا ما يؤكد التحليل الكمي للإجابات التي قدمها الخبراء الإسرائيليون على استطلاع يورومسكو يوروميد، مقارنة بتلك التي قدمتها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى. على سبيل المثال، يعتبر تغير المناخ التحدي الأكبر، بينما يأتي النمو الشامل في المرتبة الثانية فقط، ولكن العكس يحدث في بقية دول البحر الأبيض المتوسط.

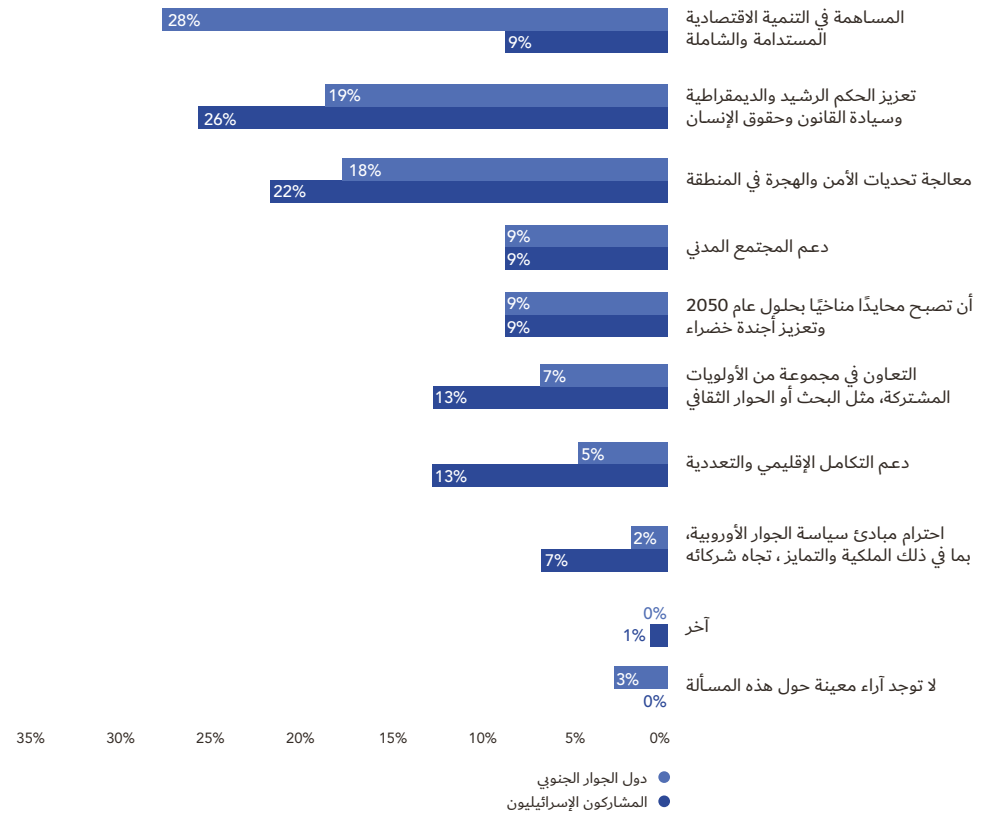
الرسم البياني 1: س 1 أي من التحديات التالية يلزمها بذل جهود أكبر؟
(مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

وهذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى سجل النمو المذهل والدائم لإسرائيل منذ عام 2003 (أكثر من 3% سنويًا). ولكن، لا يعتبر تغير المناخ فرصة للتعاون في الاقليم، ربما لأن الإسرائيليين يبدون أكثر تركيزًا على التعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الأمور المتعلقة بالانتقال الأخضر، كما أوضحنا. ليس من المستغرب أن القيمة المضافة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول العربية المتوسطة هي دعم من الاتحاد الأوروبي لتنميتها الاقتصادية، بينما يعتبر الاتحاد الأوروبي إسرائيل دولة متقدمة بالفعل. ومن ثم، يذكر الخبراء الإسرائيليون مساهمات الاتحاد الأوروبي الأخرى الممكنة مثل تعزيز الأمن وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

الرسم البياني 2: س 5 ما هي القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي مقارنة باللاعبين العالميين الآخرين الذين ينشطون بشكل متزايد في المنطقة؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

مقارنةً بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى، يشعر الخبراء الإسرائيليون بقلق أكبر من البقية بسبب المنظور الضئيل لحل النزاعات المستمرة في شرق البحر المتوسط (مثل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والحرب الأهلية في سوريا، والصراع القبرصي، والاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية). من الواضح أن إجابات الخبراء الإسرائيليين المتعلقة بتحقيق اقتصادات مرنة ومستدامة تتعلق بشركاء متوسطيين آخرين، وليس بإسرائيل نفسها، للأسباب المذكورة سابقاً. أخيراً، عندما سئل المشاركون الإسرائيليون عن دعم الانتقال الأخضر، كانوا أكثر حرصاً من المتوسط على تفضيل المشروطة لتعزيز الإصلاحات الخضراء وإشراك القطاع الخاص في هذا المسعى. شدد المشاركون الإسرائيليون على تثقيف الأجيال القادمة بشأن تغير المناخ بشكل خاص.

مقارنةً بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى، عند سؤال الخبراء الإسرائيليين عن القيود المستقبلية على التعاون، يشعر الخبراء الإسرائيليون بقلق أكبر من البقية بسبب المنظور الضئيل لحل النزاعات المستمرة في شرق البحر المتوسط (مثل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والحرب الأهلية في سوريا، والصراع القبرصي، والاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية). من الواضح أن إجابات الخبراء الإسرائيليين المتعلقة بتحقيق اقتصادات مرنة ومستدامة تتعلق بشركاء متوسطيين آخرين، وليس بإسرائيل نفسها، للأسباب المذكورة سابقاً. أخيراً، عندما سئل المشاركون الإسرائيليون عن دعم الانتقال الأخضر، كانوا أكثر حرصاً من المتوسط على تفضيل المشروطة لتعزيز الإصلاحات الخضراء وإشراك القطاع الخاص في هذا المسعى. شدد المشاركون الإسرائيليون على تثقيف الأجيال القادمة بشأن تغير المناخ بشكل خاص.

يشير تحليل نوعي للاقتراحات الفردية التي قدمها الأخير إلى أن بعضها قد تم بالفعل مع وضع مستقبل العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في الاعتبار بدلاً من العلاقات البينية المتوسطة. فيما يتعلق بهذا الأخير، تم ذكر الحاجة لمزيد من الحوار من القاعدة إلى القمة والمشاريع الملموسة التي تجمع الشباب من كلا جانبي الصراع في المنطقة. هناك إجماع واسع النطاق على أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساعد في هذه المهمة الآن بعد أن فتحت ما يسمى اتفاقات إبراهيم وجهات نظر تطبيع مع عدة دول عربية (مثل المغرب). تشمل اقتراحات أخرى دعم الاتحاد الأوروبي (السياسي والمالي) لمنتدى غاز شرق

المتوسط وأن يصبح مراقبًا. ينبغي على الاتحاد الأوروبي، كما اقترح بشدة الخبراء الإسرائيليون، متابعة البرامج التي تعتبر ناجحة، مثل إراسموس + و Horizon 2020 واتفاقية السماء المفتوحة بالإضافة إلى دعم المنظمات غير الحكومية المؤيدة للسلام والديمقراطية. تشمل الأهداف الأكثر طموحًا على المدى الطويل التشارك في الأجندة بشأن تغير المناخ؛ وتعزيز التبادل الثقافي عبر الحدود مع جميع شركاء سياسة الجوار الأوروبية؛ واستكشاف إمكانية انتساب إسرائيل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ينبغي على الاتحاد الأوروبي قبل كل شيء تعزيز الاستقرار السياسي في شرق البحر الأبيض المتوسط. أحد الجوانب المعينة لهذا المسعى كما يراه المراقبون الإسرائيليون هو الحصول على مساعدة الاتحاد الأوروبي لضمان الأمن والسلامة الشخصية، بما في ذلك تحديد الوباء الحالي من خلال التطعيم الشامل ودعم الجهود المشتركة في القدرات الإلكترونية. يُترك للاتحاد الأوروبي دور خاص باعتباره لاعبًا رئيسيًا في تعزيز الوعي بقضايا الخصوصية، وفي الوقت نفسه محاربة الجرائم الإلكترونية وتعزيز برامج مكافحة التطرف. من الواضح أن العديد من الخبراء الإسرائيليين الذين تمت استشارتهم في الاستطلاع يتوقعون أيضًا الكثير من الاتحاد الأوروبي في مجال تعليم الشباب.

المراجع

COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION (2018), 15213/18, December 5

DEL SARTO, R. (2014). Israel and the European Union: Between Rhetoric and Reality. In Colin Shindler (ed.) *Israel and the Great Powers: Diplomatic Alliances and International Relations beyond the Middle East*. London: I.B. Tauris, 155-86.

DEL SARTO, R. (2019). Stuck in the Logic of Oslo: Europe and the Israeli-Palestinian Conflict. *Middle East Journal*, 73(3), 376-96.

GIAUFRET, E. (2017). Europe as a Formidable Power in the Middle East. In FEPS et al. (2017), *Global Challenges and Their Impact On The Middle East*, Tel Aviv, FEPS, 38-40.

GIANNAKOPOULOS, A. (2016). The Eastern Mediterranean and its Relationship to the EU in Light of Recent Energy Developments, in Giannakopoulos, A. *Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?*, Tel Aviv University, The Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Research Paper 8, 11-22.

GOREN, N., RONEN, E. AND BAYBURT, E. (2019). Israel, the EU and the Mediterranean: Understanding the Perceptions of Israeli Elite Actors. In Gorgulu, A. and Kahyaoglu, G. (eds), *The Remaking of the Euro-Mediterranean Vision*, Bern: Peter Lang, 171-207

HARPAZ, G. AND A. SHAMIS (2010). Normative Power Europe and the State of Israel, *Journal of Common Market Studies* 48(3), 579-616.

HOLLIS, R. (2013). Europe. In Peters, J. And Newman, D. (eds.), *The Routledge Handbook on the Israeli-Palestinian Conflict*, Routledge, 336-45.

IEPN (2018). Challenges in the Changing Middle East, the Iran Deal Revisited: Israel and European Perspectives, FES, Israel Office; www.iepn.org

IEPN (2019). Major Earthquakes? Tectonic Shifts in the EU and Israel after the elections: Implications for Europe and the Middle East-Israeli and European Perspectives, FES, Israel Office; www.iepn.org

MUNIN, N. (2019). Europeanization of Israel, Is It Desirable? [Unpublished paper].

REICH, A. (2015). The European Neighborhood Policy and Israel: Achievements and Disappointments, *Journal of World Trade*, 49(4), 619-42.

REICH A. (2016). The EU, the UK and Israel: What to Brexpect, *Israel Journal of Foreign Affairs*, 10(2), 203-12.

THE JERUSALEM POST, <https://www.jpost.com/International/The-battle-for-Europe-585668>

TOVIAS, A. (2013). Relations between Israel and the European Union. In A. Dieckhoff (ed.), *Routledge Handbook of Modern Israel*, Routledge, 240-45.

TOVIAS, A. (2017). Open Sky Agreements between the EU and Mediterranean Countries: A New Form of Deep Integration Bypassing the European Neighborhood Policy. [Unpublished paper].

VANGUARDIA DOSSIER (2020), *El Nuevo Israel*, 75, January - March

المقابلات التي أجريت

MRS. LENA ZEIGER, Director, Foreign Trade Administration, Ministry of Economy and Industry

MR. ILAN FLUSS, Deputy Head, Economic Division, Ministry of Foreign Affairs

MR. DAN CATARIVAS, President of the EU-Israel Chamber of Commerce and Director General – Foreign Trade and International Relations at the Manufacturers' Association of Israel.

تأملات في التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأردن: نحو الاقتصاد العالي

كريم الشراي روهاندلر

باحث رئيسي،

معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا WANA، الأردن.

سياق التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأردن

بينما يصادف عام 2021 الذكرى الثانية والأربعين لوجود الاتحاد الأوروبي في الأردن، عزز الاتحاد الأوروبي والأردن علاقتهما بإعلان برشلونة لعام 1995. لقد فعلا ذلك كأطراف قد تمتد مصالحها عبر الانقسام الأوروبي/الشرق الأوسطي إلى ما يمكن اعتباره منطقة البحر الأبيض المتوسط. واستند الإعلان إلى دعائم الحوار السياسي المنتظم، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. لقد ولدت في الأمل المبكر لاتفاقيات أوسلو، التي سعى فيها الاتحاد الأوروبي إلى دعم عملية السلام من خلال التكامل الاقتصادي للاعبين الرئيسيين، ومن بينهم الأردن. من خلال الإلغاء التدريجي للتعريفات، كان الهدف الأسمى للإعلان هو إنشاء منطقة تجارة حرة بين الشريك المتوسطي المشارك وأعضاء الاتحاد الأوروبي (إعلان برشلونة، 1995).

سيشكل هذا الإعلان أساس الاتحاد من أجل المتوسط، وهو الهيئة المكونة من 42 عضوًا والتي تم تشكيلها في باريس عام 2008. لقد جمع الاتحاد جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي تقريبًا مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط. بعد خمسة وعشرين عامًا من برشلونة، تشكك الأطراف على جانبي البحر الأبيض المتوسط في فعاليتها. أعرب مراقبو الاتحاد الأوروبي عن أسفهم لقلّة العزم على تنفيذ تدابير الحكم الرشيد وحقوق الإنسان في البلدان المتوسطية الشريكة (Amirah-Fernandez, 2020). في المقابل، مال المراقبون الشركاء إلى الإشارة إلى انشغال الاتحاد الأوروبي بأطراف أوروبا الشرقية وضمها إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أثار استياء تركيا. كان هناك أيضًا إحباط بسبب عدم إحراز تقدم على الجبهة الإسرائيلية - الفلسطينية، حيث كاد اندلاع عام 2008 أن يجهض الاتحاد. كما فشلت الآفاق الاقتصادية في أن تؤتي ثمارها v بعد فترة طويلة من تجاوز الموعد النهائي المحدد لها عام 2010 - لم يتم إنشاء منطقة التجارة الحرة.

في ظل التحديات، يبدو أنه كانت هناك أزمة هوية متوسطة. لاحظ جوزيب بوريل أن إحدى العقبات الرئيسية أمام عملية برشلونة هي الافتقار إلى "الهوية المشتركة والأهداف المشتركة" بين الأطراف. تُرجم هذا إلى غياب "إرادة إقليمية" متوسطة، والتي تفاقمت بسبب حقيقة أنه بينما يمكن لأطراف الاتحاد الأوروبي أن تجتمع معًا على منصة موحدة، إلا أن الأطراف من خارج الاتحاد الأوروبي - التي لم يعترف بعضها رسميًا ببعضها البعض - لا يمكنها ذلك (بوريل، 2020). استسلم الاتحاد لسياسة الجوار الأوروبية،

بعد خمسة
وعشرين عامًا من
إعلان برشلونة،
تشكك الأطراف
على جانبي البحر
الأبيض المتوسط في
فعاليتها.

يبدو أنه كانت هناك
أزمة هوية متوسطة
وأهداف مشتركة
وغياب "إرادة
إقليمية" متوسطة،
والتي تفاقمت
بسبب حقيقة أنه
بينما يمكن لأطراف
الاتحاد الأوروبي أن
تجتمع معًا على
منصة موحدة إلا أن
الأطراف من خارج
الاتحاد الأوروبي لا
يمكنها ذلك.

التي واصلت التوجه نحو أوروبا الشرقية، مما خفف من ثقل التمثيل المتوسطي. نظراً للتحديات الهيكلية للتفاوض بشأن الاتحادات متعددة الأطراف، ركزت أطراف الاتحاد بدلاً من ذلك طاقاتها على متابعة العلاقات الثنائية مع بعضها البعض.

توقعات السلطات الأردنية تجاه الاتحاد الأوروبي

كان الأردن من بين أولئك الذين يسعون إلى إقامة علاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي، مما يرسخ علاقته في التعاون على المصالح طويلة الأمد. من الناحية السياسية، يتعلق هذا بشكل أساسي بنتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس إطار حل الدولتين في أوسلو. ستسلط الصدمات التي خلفتها خطة ترامب للسلام من أجل الازدهار الضوء على دور الاعتدال للاتحاد الأوروبي. بعد أيام من إطلاق الخطة، أكد بوريل مجدداً أن "الأردن يلعب دوراً خاصاً للغاية... لا سيما فيما يتعلق بالقدس وبصفته الوصي على الأماكن المقدسة. نحن نشترك الالتزام بحل الدولتين واحترام القانون الدولي" (Jordan Times, 2020). بينما تؤيد إدارة بايدن القادمة حل الدولتين، تعتمد السلطات الأردنية على الاتحاد الأوروبي لمناصرة المبدأ في المحافل الدولية، لا سيما من خلال ضمان بقاء الضفة الغربية أرضية قابلة للحياة لدولة فلسطينية.

أرسى الأردن علاقته في التعاون على مصالح طويلة الأمد. من الناحية السياسية، نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي والأردن.

تمثل التجارة المصلحة الاقتصادية الرئيسية بين الأردن والاتحاد الأوروبي. إن حجر الأساس للتجارة بين الاتحاد الأوروبي والأردن هو الاتفاقية الأورو-متوسطية لعام 2002 بين الأردن و15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. عملت الاتفاقية الشاملة على إلغاء جميع الرسوم الجمركية تقريباً على التجارة في المنتجات الصناعية والسمكية والبحرية والزراعية. ولكن، كافح رجال الأعمال الأردنيون لإقامة علاقات مع نظرائهم الأوروبيين، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى بنود قواعد المنشأ في الاتفاقية، والتي تتطلب أن تكون 60% من المدخلات المادية أردنية.

قامت الاتفاقيات في عامي 2016 و2018، التي اعتبرت معالم رئيسية، بتبسيط البنود بحيث لا يجب تصنيع سوى 30% من المواد في المنتجات الأردنية في الأردن. تم التوقيع على هذه الاتفاقيات في فترة ميثاق الأردن لعام 2012، والذي انعكس فيه اهتمام الاتحاد الأوروبي باللجئين السوريين بشكل متزايد في علاقاته الاقتصادية مع الأردن. تم تعزيز سبل عيش السوريين وتقديرها كضمانات ضد إجهاد المانحين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المثقلة بالأعباء. في فترات زمنية مختلفة، تضمنت شروط الاتفاقية، على سبيل المثال، أن يشمل 15-25% من خطوط إنتاج التصدير سوريين مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (النواس، 2020). توقعات السلطات الأردنية، التي تواجه تحديات البطالة المحلية، بدورها أن يكون لمبادرات مساعدة اللاجئين نسبة 7:3 من الفوائد السورية إلى الأردنية، وهي معادلة تمت ملاحظتها على نطاق واسع من قبل مجتمع المانحين (منظمة الأغذية والزراعة، 2018، ص 2). في حين شهدت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والأردن تعزيزات بعد ميثاق الأردن لعام 2012 واتفاقيتي قواعد المنشأ لعامي 2016 و2018، لم يستمر النمو لأكثر من عام في كل حالة (المديرية العامة للتجارة للاتحاد الأوروبي، 2020، ص 9).

تشير عدم قدرة الاتفاقيات على استدامة النمو إلى وجود المزيد من العقبات الهيكلية أمام التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي. في حين أن 18.2% من واردات الأردن تأتي من الاتحاد الأوروبي – مما يجعله أكبر مصدر للأردن – فإن الاتحاد الأوروبي يستورد 3% فقط من منتجات الأردن، مما يجعله سابع مستورد للمنتجات الأردنية. في الحجم الإجمالي، يعتبر الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري للأردن بعد المملكة العربية السعودية بشكل أساسي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. من ناحية أخرى، يحتل الأردن المرتبة 65 في الاتحاد الأوروبي – والمرتبة 15 في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. في عام 2020، صدر الاتحاد الأوروبي ما قيمته 3 مليار يورو من البضائع إلى الأردن، أي أكثر من ثمانية أضعاف ما استورده من الأردن بقيمة 360 مليون يورو (المديرية العامة للتجارة في المفوضية الأوروبية، 2020، الصفحات 7-9). يجب قراءة هذا الميزان التجاري على الرغم من قلة عدد سكان الأردن وانخفاض القوة الشرائية مقارنة بالاتحاد الأوروبي (Vergbert, 2020). بالنظر إلى أن متوسط نسبة الاستيراد – التصدير في الأردن يبلغ حوالي 6:4، فهو أيضاً سلبي بشكل غير عادي بالنسبة للشراكات الأخرى (WITS, 2018).

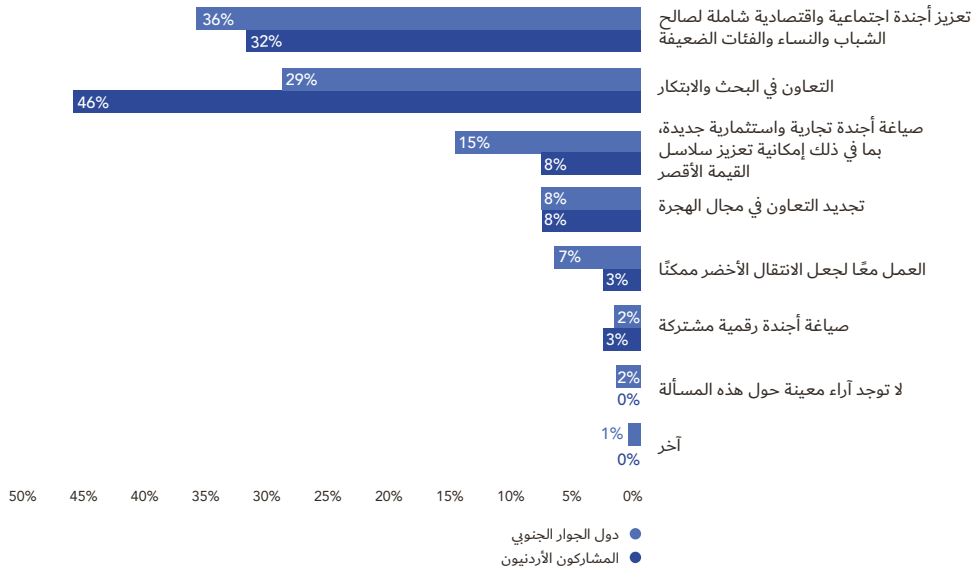
تشير عدم قدرة الاتفاقيات على استدامة النمو إلى وجود المزيد من العقبات الهيكلية أمام التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

وبخلاف ذلك، تشكل المنسوجات والملابس ثاني أكبر حصة من صادرات الأردن إلى الاتحاد الأوروبي، بنسبة 16.3%. لكن، يتم تصنيع المنسوجات والملابس في المجمعات الصناعية - التي تعمل خارج الأنظمة الضريبية العادية والتي يعمل بها أكثر من ثلثي العمال من الأجانب (METJ, 2020). على هذا النحو، فإن الـ 52 مليون يورو التي يولدونها من واردات الاتحاد الأوروبي لا تتغلغل في الاقتصاد الأردني بشكل فعال مثل صناعة الأدوية، التي تهيمن عليها الشركات الخاصة وتعتمد على المهارات الأردنية.

يميل الأردنيون إلى التأكيد على أن الاقتصاد هو أهم مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأردن وذلك وفقاً لاستطلاع يورمسكو يوروميد في كانون الثاني (يناير) 2021. علاوة على ذلك، تشير الردود إلى وعي الأردنيين بأن الابتعاد عن الموارد الخام نحو المنتجات والخدمات المتخصصة يتطلب أن يكون للأردن ميزة تنافسية. لتحقيق هذه الغاية، يركز الأردنيون بشكل محدد إلى حد ما على الفرص الرئيسية التي يجب على الاتحاد الأوروبي وشركائه الجنوبيين اغتنامها بشكل مشترك. في حين قالت دول الجوار الجنوبي ككل أن تعزيز أجندة اجتماعية واقتصادية شاملة كان أهم فرصة (36%)، قال 46% من الأردنيين أن التعاون في البحث والابتكار كان أكثر أهمية (انظر الرسم البياني 1).

استطلاع یورومسکو یورومید | 11

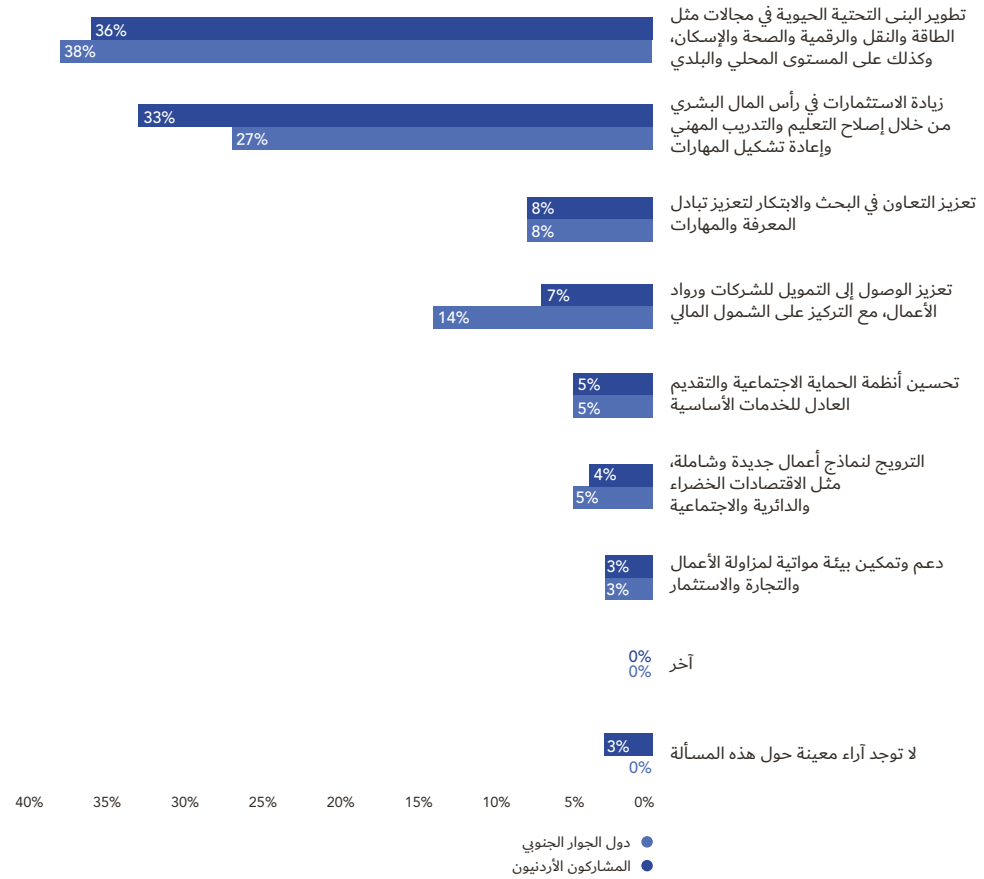
الرسم البياني 1: س 2 ما هي الفرص الرئيسية التي يجب على الاتحاد الأوروبي وشركائه الجنوبيين اغتنامها بشكل مشترك؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

يمكن قراءة هذا في ضوء قوة عاملة مؤهلة بدون الموارد لتطوير قدرات البحث والابتكار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020). من حيث الموارد، يبدو أن الأردن يفتقر بشكل خاص إلى البنية التحتية المادية. تم تعزيز هذا التصور من خلال الإجابة الأردنية بأن الطريقة الأكثر فعالية لتعزيز اقتصادات أكثر شمولاً في المنطقة كانت من خلال تطوير البنية التحتية الحيوية (انظر الرسم البياني 2).

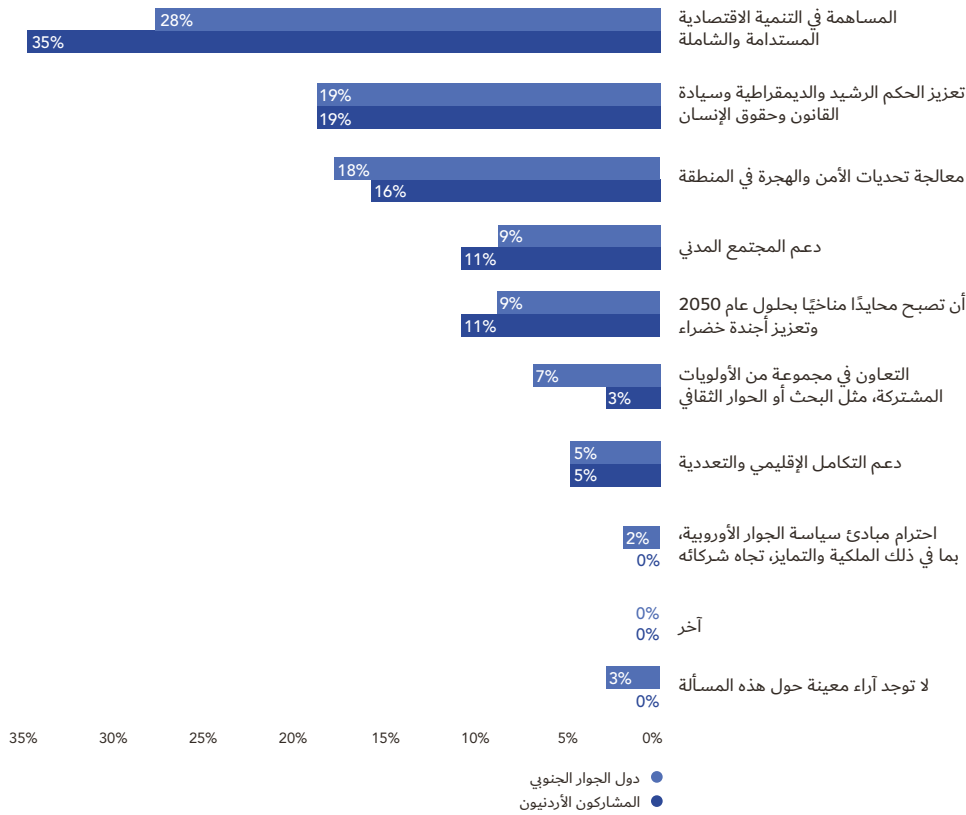
الرسم البياني 2: س 12 أكثر الطرق فعالية لتعزيز اقتصادات أكثر شمولاً في بلدان الجوار الجنوبي (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

تماشياً مع الاتجاهات الإقليمية، رأى الأردنيون أن الاتحاد الأوروبي يوفر قيمة مضافة في إعطاء الأولوية لأجندة تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة مقارنة باللاعبين العالميين الآخرين. مقارنة بالمشاركين الإقليميين الآخرين، كان لدى الأردنيين أيضاً تقدير دقيق للقيمة المضافة للاتحاد الأوروبي في دعم المجتمع المدني وتعزيز أجندة خضراء، وهما موضوعان يبرزان بشكل بارز في المشاريع التي يراها الاتحاد الأوروبي في الأردن (انظر الرسم البياني 3).

الرسم البياني 3: س 5 ما هي القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي مقارنة باللاعبين العالميين الآخرين الذين ينشطون بشكل متزايد في المنطقة؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

مسألة خاصة ذات أهمية

يجب على الأردن تطوير النمو القطاعي وفقاً لنقاط القوة والقيود على الموارد، الطبيعية والبشرية على حد سواء. في حين أن الأردن لا يعاني من نقص في العمالة - تقرر خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني أن ندرة المياه والاعتماد على واردات الطاقة سيقيدان التصنيع. بدلاً من السلع، تتطلع السلطات الأردنية والمشاركون في الاستطلاع بشكل متزايد نحو الخدمات، ولكن ليس أنشطتها التقليدية. لا الحكومة ولا الخدمات المالية - أكبر مساهمين في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن - يمكن أن تستمر في أن تكون محركات النمو (EPC, 2018, p. 7). أظهرت جائحة كورونا COVID-19 أن الأردن لا يمكنه الاعتماد على قطاع الضيافة والسياحة والسيطرة على أي منهما.

ندرة المياه والاعتماد على واردات الطاقة سيقيدان التصنيع، لذلك تتطلع السلطات الأردنية بشكل متزايد نحو الخدمات المتخصصة.

بدلاً من ذلك، يجب على الأردن أن يتطلع إلى المزيد من الخدمات المتخصصة، بما يتوافق مع كل من الاتجاهات العالمية والمهارات الأردنية. وبالتالي يحرص الأردنيون على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي مثل 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 - وهو نمو بمقدار ثلاثة أضعاف

قطاع الاتصالات
وتكنولوجيا
المعلومات أولوية
قصوى في الأردن
ولكن البنية التحتية
الرئيسية غير متوفرة
لتنفيذ سياسات
التحول الرقمي.

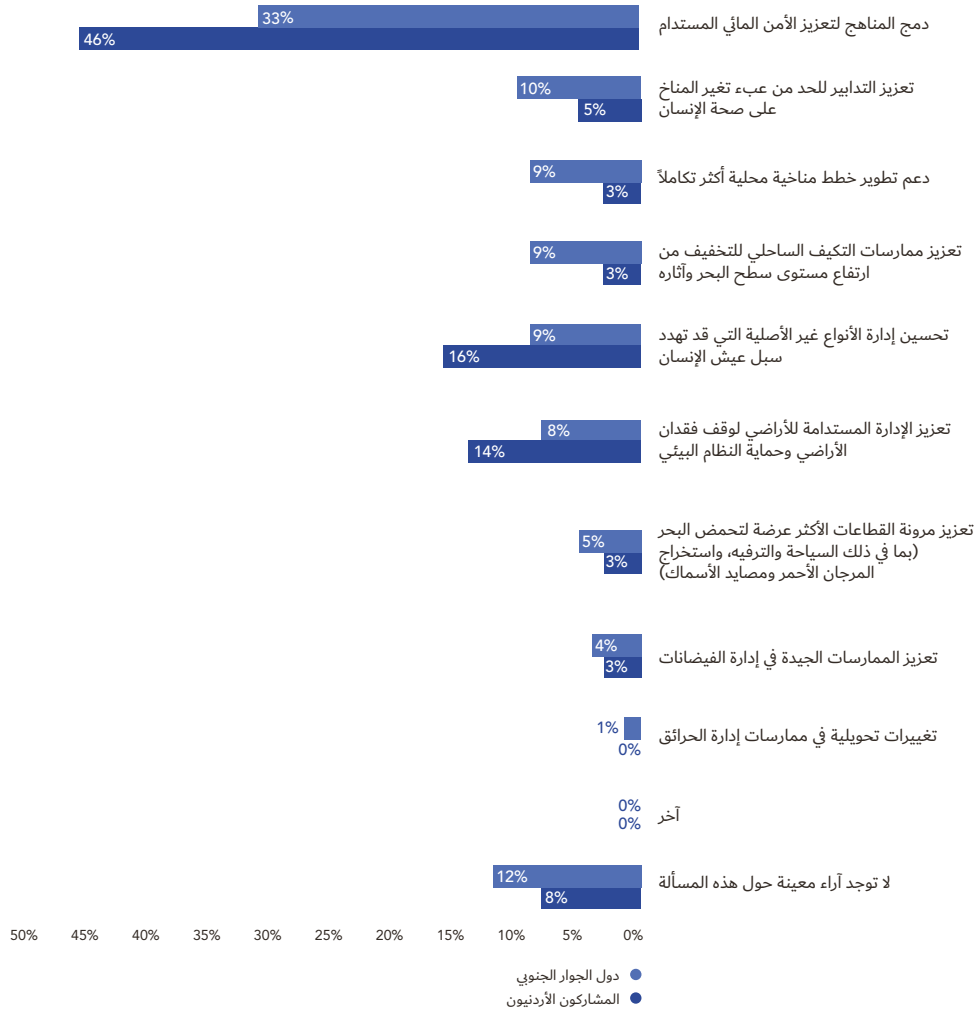
منذ عام 2014 وبذلك شهد الأردنيون النجاح الذي يمكن أن تحققه مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (JIC, 2018, p. 2). أصبحت الشركات الأردنية القائمة على الويب مثل موقع موضوع الذي يطلق عليه اسم "ويكيبيديا العربية" وطقس العرب (Arabia Weather) وجمالون: متجر الكتب العربي، أكبر مزودي الخدمات الإقليمية في خدماتهم المعنية.

على هذا النحو، يعتبر تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أولوية قصوى للحكومة. وفقًا لخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني يهدف الأردن إلى "الاستفادة من مزاياه التنافسية المتمثلة في امتلاك رأس مال بشري عالي الجودة واقتصاديات مشاريع مواتية وأجور تنافسية ومنطقة زمنية ملائمة" من خلال التحول إلى مركز تعهيد رقمي في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. ومع ذلك، فإنه يؤكد أن البنية التحتية الرئيسية غير متوفرة من أجل تنفيذ سياسات التحول الرقمي. يتطلب الأردن بنية تحتية رقمية متقدمة، بما في ذلك شبكات الألياف الضوئية (EPC, 2018, p. 39). في عام 2019، شهد الأردن قيام اثنتين من أكبر شركات الاتصالات التابعة له بإطلاق هذه الكابلات لتوفير الوصول إلى الإنترنت 5G للمنازل والشركات في جميع أنحاء المملكة.

إلى جانب البنية
التحتية، يعد تكييف
التعليم والتدريب
المهني مع متطلبات
التحول الرقمي
عنصرًا أساسيًا أيضًا.

إلى جانب البنية التحتية، أشار المشاركون في الاستطلاع إلى الحاجة إلى تطوير مهارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. يحتل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن المرتبة الثالثة عالميًا في امتلاك مجموعة المهارات الأكثر تنوعًا بين خريجي التعليم العالي، ويبدو أنه يتمتع بأساس متين يمكنه التطوير بناء عليها (WEF, 2020, p. 39). لكن، لا يعتبر الأردنيون هذا أمراً مفروغاً منه، حيث تشير الردود إلى وعي حاد بأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب تدريباً مستمراً ومهارات متطورة. قال أكثر من نصف المشاركين أن تكييف التعليم والتدريب المهني مع متطلبات التحول الرقمي هو الطريقة الأكثر فعالية لدعم أجندة التحول الرقمي (انظر الرسم البياني 4).

الرسم البياني 4: س 19 تدابير ذات أولوية لمواجهة التغير المناخي والبيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

بالنظر إلى جاهزية العمالة كخطوة أولى لإنشاء قطاع مزدهر للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سيستفيد الأردن من مسح شامل لمجموعات المهارات الحالية في هذا القطاع، مع توصيات بشأن المهارات التي يجب تطويرها. من أجل اكتساب الزخم، سيحتاج القطاع إلى جذب الاستثمار الأجنبي. الأردنيون يدركون ذلك تمامًا. عند سؤالهم عما يجب فعله لتحفيز العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الجنوبيين، قال معظم المشاركين إن الاتحاد الأوروبي وشركائه يجب أن يعززوا الوصول إلى الأسواق من خلال تضمين الخدمات والاستثمار في الاتفاقيات. وبالتالي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يشجع نمو الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية من خلال توسيع دور الخدمات في الاتفاقيات التجارية القادمة وجعلها أولوية على أجندة المناحين.

المراجع

AL NAWAS, B. (2020, October 21). Agreement to simplify EU rules of Origin Provides window of opportunity - experts. Retrieved February 15, 2021, from <https://www.jordantimes.com/news/local/agreement-simplify-eu-rules-origin-provides-win-dow-opportunity-%E2%80%944-experts>

AMIRAH-FERNANDEZ, H. (2020, July 20). The EU's addiction to false dilemmas in the Mediterranean. Retrieved February 15, 2021, from <https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/eus-addiction-false-dilemmas-mediterranean-26973>

BARCELONA DECLARATION ADOPTED AT THE EURO-MEDITERRANEAN CONFERENCE, November 27-28, 1995 https://ec.europa.eu/research/iscsp/pdf/policy/barcelona_declaration.pdf

BORRELL, J. (2010). Yes the Barcelona Process was "mission impossible", but the EU can learn from that. Retrieved February 15, 2021, from https://web.archive.org/web/20120314100517/http://www.europesworld.eu/NewEnglish/Home_old/Article/tabid/191/ArticleType/articleview/ArticleID/21714/language/en-US/Default.aspx

THE ECONOMIC POLICY COUNCIL (EPC) (2018, November). *Jordan Economic Growth Plan: 2018-2022* (Rep.). Retrieved February 15, 2021, from The Economic Policy Council website: <https://www.ssif.gov.jo/UploadFiles/JEGProgramEnglish.pdf>

EU DIRECTORATE-GENERAL FOR TRADE (2020, May 08). *European Union, Trade in goods with Jordan* (Rep. No. Units A4 / G2). Retrieved February 15, 2021, from European Union website: https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_jordan_en.pdf

EU SCIENCE HUB (2021). Potash (Rep.). Retrieved February 15, 2021, from EU Science Hub: Raw Material Information System (RMIS) website: <https://rmis.jrc.ec.europa.eu/uploads/rmprofiles/Potash.pdf>

EUROSTAT (2020, March 27). Statistics explained. Retrieved February 15, 2021, from https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=File%3AShare_of_medicinal_products_in_total_extra-EU_trade%2C_2002-2019.png

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO) (2018). *Agricultural skills training to address the impact of the Syrian refugee crisis in Turkey* (Rep.). Retrieved February 15, 2021, from Food and Agriculture Organization of the United Nations website: <http://www.fao.org/3/I8479EN/i8479en.pdf>

JORDAN INVESTMENT COMMISSION (JIC) (2018, April). *ICT Sector Profile* (Rep.). Retrieved February 15, 2021, from Jordan Investment Commission (JIC) website: <https://>

www.jic.gov.jo/wp-content/uploads/2018/07/Sector-Profile-ICT-Final-Apr-2018-2.pdf

JORDAN TIMES (Ed.) (2020, February 02). Partnership, Palestine top Jordan-EU talks. Retrieved February 15, 2021, from <https://www.jordantimes.com/news/local/partnership-palestine-top-jordan-eu-talks>

MIDDLE EAST TEXTILE JOURNAL (METJ) (2020, June 14). Jordan's textile & apparel industry. Retrieved February 15, 2021, from <https://kohantextilejournal.com/jordans-textile-apparel-industry/>

UNDP (2020, July 21). Human development reports. Retrieved February 15, 2021, from <http://hdr.undp.org/en/indicators/103706>

VERGBERT, P. (2020, March 19). *Top Trading Partners 2019 - Trade Statistics* (Rep. No. Trade-G-2). Retrieved February 15, 2021, from EC Directorate General for Trade website: https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_122530.pdf

WORLD ECONOMIC FORUM (WEF) (2015). *The Human Capital Report 2015* (Rep.). Retrieved February 15, 2021, from World Economic Forum (WEF) website: http://www3.weforum.org/docs/WEF_Human_Capital_Report_2015.pdf

WORLD INTEGRATED TRADE SOLUTIONS (WITS) (2018). Jordan trade statistics. Retrieved February 15, 2021, from <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/JOR>

مصر والاتحاد الأوروبي: عشر سنوات بعد الانتفاضة العربية

جمال عبد الجواد سلطان
زميل باحث أول،

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (ACPSS). مصر.

تعد مصر شريكًا نشطًا للاتحاد الأوروبي في جنوب البحر الأبيض المتوسط منذ عقود. اكتسبت العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي أهمية إضافية في السنوات القليلة الماضية. لقد أعطى عدم الاستقرار العميق الذي اجتاحت العديد من البلدان في جميع أنحاء المنطقة، والأزمة المعقدة للنظام الإقليمي بأكمله، أهمية أكبر للعلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي.

مخاطر إقليمية أكبر

في أعقاب انتفاضات عام 2011، التي أثرت على النظام الإقليمي الهش في جنوب البحر الأبيض المتوسط، تفاقم الوضع في المنطقة بسبب الافتقار إلى المبادرات البناءة من جانب اللاعبين العالميين الرئيسيين، ولا سيما الولايات المتحدة الممثل العالمي الرئيسي في مشاهد البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط في معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن في السنوات الأخيرة، أظهرت الولايات المتحدة عدم اهتمام بالمنطقة. بعد أن خاضت حروبًا باهظة الثمن في أفغانستان والعراق، دون نتائج حاسمة، فقد الجمهور والنخب الأمريكية الاهتمام بالمنطقة على وجه الخصوص، وطوروا مواقف انعزالية تجاه السياسة الدولية بشكل عام. يعد تقليص التدخل الأمريكي في منطقتنا من بين الاتفاقات القليلة في المجتمع الأمريكي المنقسم. أمن إمدادات الطاقة ودولة إسرائيل هما سبب وجود الولايات المتحدة في منطقتنا، لكن من الواضح أن هذا لم يعد كذلك. لم تعد الولايات المتحدة مهتمة بأمن إمدادات الطاقة كما كانت في معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. نشأت إسرائيل ولم تعد تعتمد على الضمانات الأمنية الأمريكية. كما هو الحال، يمكن للولايات المتحدة أن تنسحب من الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط دون مخاطر جديدة.

في أعقاب انتفاضات عام 2011، دمرت الاضطرابات السياسية النظام الإقليمي الهش في جنوب البحر الأبيض المتوسط. تفاقم الوضع في المنطقة بسبب الافتقار إلى المبادرات البناءة من جانب اللاعبين العالميين الرئيسيين، ولا سيما الولايات المتحدة الممثل العالمي الرئيسي في مشاهد البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط في معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن في السنوات الأخيرة، أظهرت الولايات المتحدة عدم اهتمام بالمنطقة. بعد أن خاضت حروبًا باهظة الثمن في أفغانستان والعراق، دون نتائج حاسمة، فقد الجمهور والنخب الأمريكية الاهتمام بالمنطقة على وجه الخصوص، وطوروا مواقف انعزالية تجاه السياسة الدولية بشكل عام. يعد تقليص التدخل الأمريكي في منطقتنا من بين الاتفاقات القليلة في المجتمع الأمريكي المنقسم. أمن إمدادات الطاقة ودولة إسرائيل هما سبب وجود الولايات المتحدة في منطقتنا، لكن من الواضح أن هذا لم يعد كذلك. لم تعد الولايات المتحدة مهتمة بأمن إمدادات الطاقة كما كانت في معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. نشأت إسرائيل ولم تعد تعتمد على الضمانات الأمنية الأمريكية. كما هو الحال، يمكن للولايات المتحدة أن تنسحب من الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط دون مخاطر جديدة.

الطلب المتزايد على دور الاتحاد الأوروبي

بعد كل شيء، الولايات المتحدة ليست دولة متوسطة، وهي محمية من المخاطر الإقليمية من واقع المسافة الجغرافية. في المقابل، فإن الجغرافيا تربط أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بقوة. لقد أبرز العقد الماضي حقيقة أن البحر الأبيض المتوسط هو منطقة عبور وليس حاجزًا. تثبت المخاطر المتزايدة للإرهاب والاتجار بالبشر عبر البحر الأبيض المتوسط بما لا يدع مجالاً للشك أن البحر الأبيض المتوسط يتطور بسرعة إلى عقدة أمنية، حيث تؤثر التطورات في بلد ما على البلدان الأخرى.

الاكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط تقود في نفس الاتجاه. الغاز الطبيعي في المناطق المغمورة من شرق البحر الأبيض المتوسط خلق مصالح مشتركة بين عدد من دول البحر الأبيض المتوسط والدول الأوروبية. كما أدت الثروة الطبيعية القيمة المكتشفة حديثاً تحت المياه العميقة للبحر الأبيض المتوسط إلى تفاقم الخلافات القديمة حول المياه الإقليمية والاقتصادية. تنتشر بركات ولعنات الثروة المكتشفة إلى المنطقة الأوسع لإبراز منطقة البحر الأبيض المتوسط كعقدة أمنية.

شجع تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة الجهات الفاعلة الإقليمية وفوق الإقليمية على اتباع سياسة حازمة. ولدت المنافسة الاستراتيجية بين مختلف الجهات الفاعلة المزيد من المخاطر. الوضع في المنطقة يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تحمل مسؤولياته تجاه استقرار المنطقة.

انتشرت المخاطر المتزايدة للإرهاب والاتجار بالبشر والاكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط إلى المنطقة الأوسع، وبذلك يزداد إبراز البحر الأبيض المتوسط كعقدة أمنية.

مصر في عين عاصفة البحر الأبيض المتوسط

تقع مصر في موقع مركزي، حيث تتقاطع العديد من المخاطر الأمنية الجسيمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. شهدت مصر الانتفاضة العربية، وكان لها نصيب من الاضطرابات السياسية، كما تكبدت خسائر اقتصادية بسبب عدم الاستقرار السياسي. الإرهاب يهدد أمني رئيسي يجب على مصر مواجهته. تثير الأزمة السياسية في ليبيا عبر الحدود الغربية لمصر مخاوف أمنية خطيرة. سمحت مؤسسات الدولة الهشة في ليبيا للجماعات الإرهابية بملاذ آمن في البلد المضطرب. تنعم مصر بموارد الغاز الطبيعي المكتشفة حديثاً في منطقتها الاقتصادية تحت مياه البحر الأبيض المتوسط. إلا أن الموارد المكتشفة تسببت في توتر ومخاطر إقليمية بدلاً من التعاون والانسجام.

يتعين على مصر التعامل مع التهديدات الناشئة في البحر الأبيض المتوسط، مع الاستمرار في معالجة الشواغل القديمة المتعلقة بالتخلف في التطور والفقر.

يتعين على مصر التعامل مع التهديدات الناشئة في البحر الأبيض المتوسط، مع الاستمرار في معالجة الشواغل القديمة المتعلقة بالتخلف في التطور والفقر. مخاوف الأمن والتنمية المصرية ذات طبيعة متشددة، مما يضع الأولويات الوطنية لمصر بطريقة تقليدية نوعاً ما، حيث يصنع الاستعداد العسكري وحشد الموارد الاقتصادية كل الفرق. في ظل هذه الظروف، تتحمل الحكومة في مصر مسؤوليات أكبر بكثير وتتمتع بصلاحيات أكبر من تلك التي تتولاها الحكومات في النموذج الليبرالي الأكثر تقليدية.

الإنجاز نعم، لكن ما زال الوقت مبكرًا للاحتفال

لم تولد الانتفاضة العربية قصص نجاح. لقد ولدت عددًا قليلًا من الدول الناجية وعددًا أكبر من الدول الفاشلة.

لم تولد الانتفاضة العربية قصص نجاح. لقد ولدت عددًا قليلًا من الدول الناجية وعددًا أكبر من الدول الفاشلة. لقد كانت مصر محظوظة لأنها وصلت إلى القائمة المختصرة للناجين. ولا تزال تواجه خطر الإرهاب، رغم نجاحها في احتوائه في جيب ضيق بشمال سيناء (Mcmanus, 2020). كان من الممكن أن تكون قوى عدم الاستقرار والضائقة الاقتصادية قد حولت مصر إلى مصدر رئيسي للهجرة غير النظامية. لكن تمكنت مصر من السيطرة على الاتجار بالبشر من خلال نشر تدابير أمنية والتنمية (المنظمة الدولية للهجرة، 2020). عانت السياحة من مصائب الإرهاب وعدم الاستقرار ولكن الاقتصاد حقق مستويات نمو مرضية. في عام 2019، قبل اندلاع جائحة كورونا Covid 19، نما الاقتصاد المصري بمعدل 5.6% (البنك الدولي، 2020 أ). الوباء يعيق النمو في كل مكان. ومع ذلك، وبنسبة نمو 3.55%، تعد مصر من بين الدول القليلة التي تمكنت من تحقيق معدل نمو إيجابي خلال العام الأسود 2020. ويتوقع تقرير حديث لصندوق النقد الدولي أن يتوسع الاقتصاد المصري بنسبة فقط 2.76% في عام 2021، قبل العودة إلى معدل نمو متوسط قدره 5.28% خلال فترة الأربع سنوات 2025-2022 (صندوق النقد الدولي، 2020). في تقرير حديث، أوصى البنك الدولي بإتاحة مساحة وفرص أكبر للقطاع الخاص (البنك الدولي، 2020 ب). أثنى التقرير بشدة على الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي أدخلت في مصر خلال السنوات الخمس الماضية. وأشار التقرير إلى أن تحقيق الإمكانات التي أتاحتها مثل هذه الإصلاحات يتطلب تغييرات هيكلية نحو إنشاء أسواق عاملة.

إنجازات مصر تحققت من خلال المركزية الهائلة وحشد الموارد والحد من التعددية السياسية.

لكن الإنجازات لا تأتي بدون تكلفة. إنجازات مصر تحققت من خلال المركزية الهائلة وحشد الموارد والحد من التعددية السياسية. وبينما نقدر التقدم المحرز، إلا أن التطلعات نحو الانفتاح والتوسع في المجال العام يشترك فيها الكثيرون في مصر. الانفتاح السياسي الذي لا يعرض الاستقرار والنمو الاقتصادي المطرد للخطر هو التوازن الدقيق الذي يبحث عنه التيار الرئيسي في مصر.

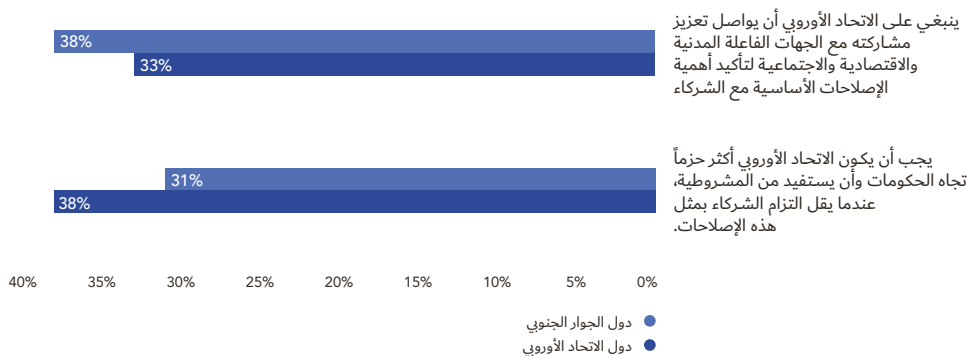
التقارب والتباعد

الآراء المتباينة فيما يتعلق بالتطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط تم أخذها في استطلاع يورومسكو يوروميد. يكشف المسح عن أنماط التقارب والتباعد بين المجموعات الفرعية المختلفة. يعد التقاط الاختلافات أمرًا مهمًا لإعداد صورة دقيقة لاهتمامات وقيم المجموعات المختلفة. هذا مهم بشكل خاص لتطوير السياسات المصممة لتلبية احتياجات مختلف الشركاء. من ناحية أخرى، يعد تحديد أوجه التقارب أمرًا مهمًا للاستفادة من المصالح والتفضيلات المشتركة حتى يتم خدمة التكامل عبر البحر الأبيض المتوسط بشكل أفضل.

تكشف ردود المجموعات المختلفة على الاستبيان اتجاهات مهمة. هناك درجة عالية من التقارب بين وجهات النظر التي عبر عنها المشاركون في الاستطلاع من الجوار الجنوبي ووجهات نظر المشاركين من الاتحاد الأوروبي. يحتوي الاستطلاع على 23 سؤالًا، يسأل عن 29 بندًا. المقارنة بين وجهات نظر المشاركين من الجوار الجنوبي والمشاركين من الاتحاد الأوروبي كانت ممكنة بشأن 19 بندًا، من بينها كانت وجهات نظر المشاركين الجنوبيين متقاربة مع آراء المشاركين غير الجنوبيين 16 مرة. تعكس وجهات النظر المتقاربة التي عبر عنها المشاركون من ضفتي البحر الأبيض المتوسط قدرًا كبيرًا من الفهم المشترك وظهور فضاء أورو-متوسطي عام، حيث كانت الآراء حول الأمن والنمو والثقافة مشتركة على نطاق واسع.

تعتبر حالات الاختلاف الثلاث بين المشاركين من الاتحاد الأوروبي والمشاركين من الجوار الجنوبي مهمة في توضيح المقاربات المختلفة للمجموعتين. أولاً، هناك السؤال رقم 10 (انظر الرسم البياني 1)، الذي يسأل عن طرق دعم الإصلاحات في الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. في حين أن غالبية المشاركين في الاتحاد الأوروبي اختاروا المشروطة والاصرار على ذلك تجاه الحكومات الجنوبية، اختار المشاركون من الجوار الجنوبي مشاركة أقوى مع الجهات الفاعلة المدنية والاجتماعية والاقتصادية. الفرق الأساسي هو بين المشاركين من جنوب البحر الأبيض المتوسط الذين يفضلون الإقناع والحوافز على الإصرار، الذي يدعمه المشاركون من غير الجنوب.

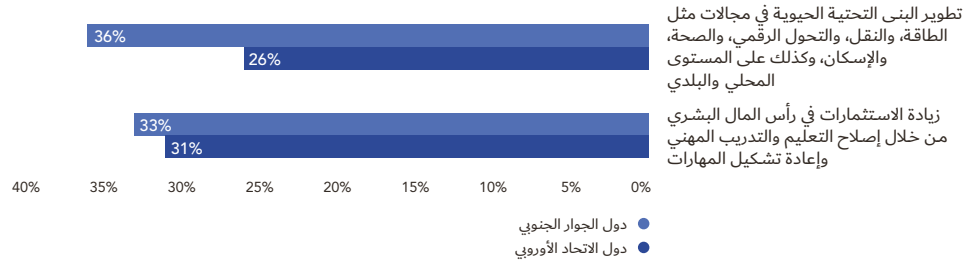
الرسم البياني 1: س 10 عندما يتعلق الأمر بدعم الإصلاحات في مجالات الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

ثم هناك السؤال 12 (انظر الرسم البياني 2)، الذي يسأل عن طرق تعزيز الاقتصادات الشاملة في الجنوب. بينما اختار المشاركون في الاتحاد الأوروبي الاستثمار في رأس المال البشري، اختار المشاركون من الجوار الجنوبي تطوير البنى التحتية الحيوية في مجالات الطاقة، والنقل، والتحول الرقمي، والصحة، والإسكان. يميل المشاركون من الاتحاد الأوروبي إلى التمسك بمفهوم ليبرالي للتمكين، حيث يمكن للفقراء المتعلمين والمهنيين مساعدة أنفسهم للحد من تهميشهم الاقتصادي. من ناحية أخرى، يلتزم المشاركون من الجوار الجنوبي بنهج أكثر تقليدية، حيث الإنفاق العام والاستثمار في الأشغال العامة هو الإجابة على سؤال الإدماج الاقتصادي.

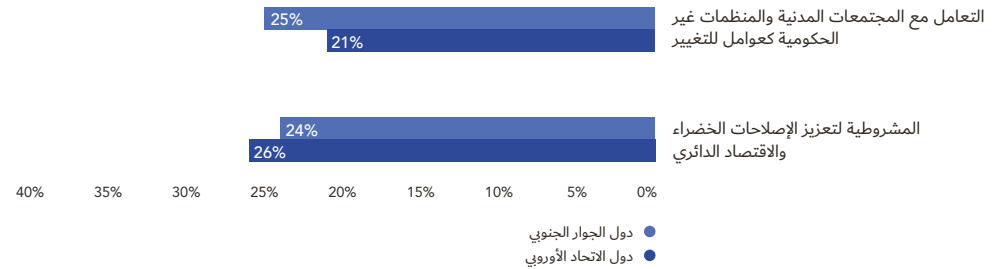
الرسم البياني 2: س 12 أكثر الطرق فعالية لتعزيز اقتصادات أكثر شمولاً في بلدان الجوار الجنوبي (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

أخيرًا، هناك السؤال 17 (الرسم البياني 3)، يسأل عن الطرق الفعالة لدعم التحول الأخضر والمستدام في الجنوب. بينما اختار الشركاء من الاتحاد الأوروبي المشروطة لتعزيز الإصلاحات الخضراء والاقتصاد الدائري، اختار المشاركون من الجوار الجنوبي المشاركة مع المجتمع المدني. يتوافق الاختلاف بين المجموعتين مع الاتجاهات التقليدية الملحوظة، حيث يميل غير الجنوبيين إلى اختيار المشروطة، بينما يميل الجنوبيون إلى مقاومة المشروطة باعتبارها نوع من الضغط والتدخل غير المرغوب فيه.

الرسم البياني 3: س 17 طرق فعالة لدعم الانتقال الأخضر والمستدام في بلدان الجوار الجنوبي (مرتبة كخيار أول)



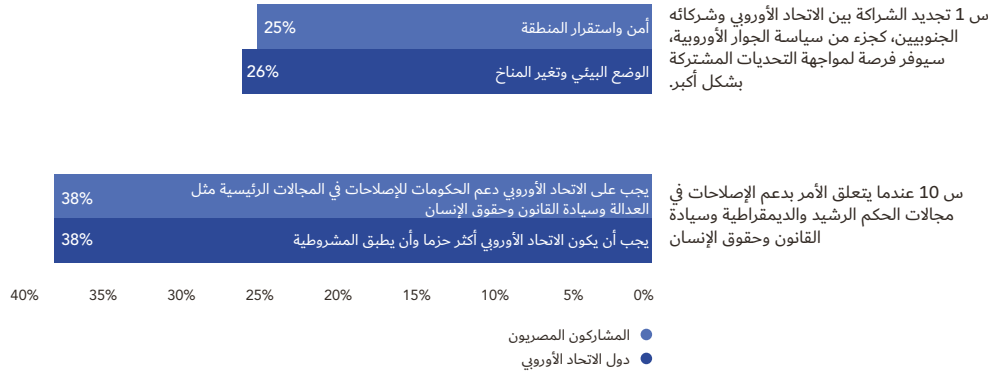
المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

تعكس آراء المشاركين المصريين التجربة السياسية الأخيرة لمصر، حيث أبرزت سنوات الاضطرابات السياسية والإرهاب أهمية الاستقرار والأمن والنظام.

لكن المشاركين من مصر يكشفون عن مستوى أكبر من الاختلاف. من بين البنود الـ 19 التي تمت مقارنتها، كان الخيار الأول الذي اختاره المشاركون المصريون مختلفًا عن اختيار المشاركين من الاتحاد الأوروبي ست مرات. في حين أن المشاركين من غير الجنوب يميلون إلى التركيز بشكل أكبر على المجتمع المدني ورأس المال البشري والقطاع الخاص والإصلاح، يميل المشاركون من مصر إلى التركيز بشكل أكبر على الحكومة والبنية التحتية والأمن والمساعدات المالية.

تعكس آراء المشاركين المصريين التجربة السياسية الأخيرة لمصر، حيث أبرزت سنوات الاضطرابات السياسية والإرهاب أهمية الاستقرار والأمن والنظام (انظر الرسم البياني 4).

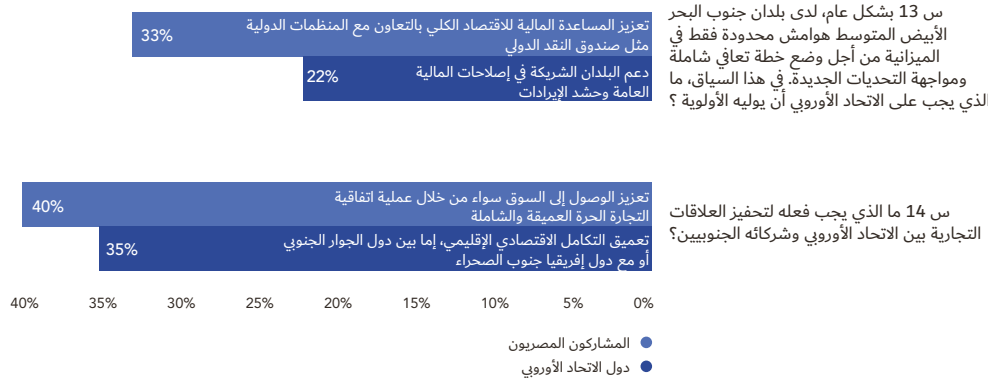
الرسم البياني 4: وجهات نظر متباينة بين المشاركين من الاتحاد الأوروبي والمصريين (أعلى الخيارات بالنسبة المئوية)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

تعكس آراء المشاركين المصريين أيضًا صراع مصر مع الفقر المزمن والتنمية البطيئة، مما يخلق ضغطًا قويًا للحشد المركزي للموارد نحو النمو السريع (انظر الرسم البياني 5).

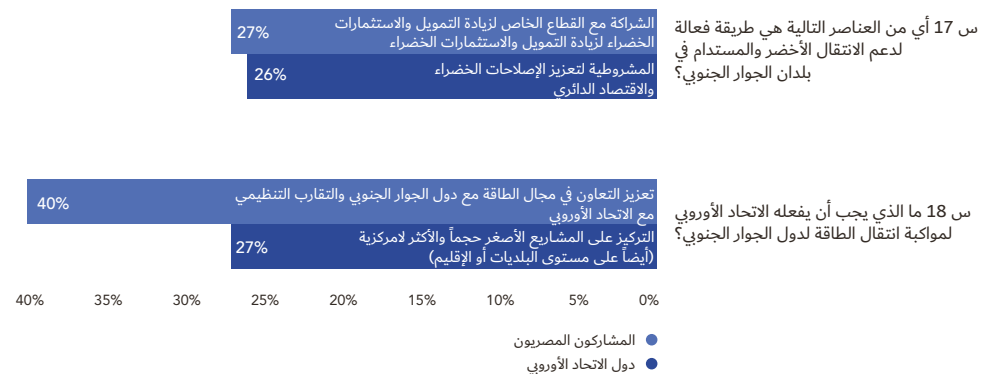
الرسم البياني 5: وجهات نظر متباينة حول الاقتصادات المستدامة والشاملة بين المشاركين في الاتحاد الأوروبي والمصريين (أعلى الخيارات بالنسبة المئوية)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

غير أن الاختلاف في السؤال 17 مثير للاهتمام حقًا (انظر الرسم البياني 6). السؤال 17 يسأل عن وسائل دعم التحول الأخضر والمستدام في الجنوب. في حين اختار المشاركون من الاتحاد الأوروبي العمل مع القطاع الخاص، اختار المشاركون المصريون المشروطة. هذه هي الحالة الوحيدة التي أيد فيها المشاركون المصريون المشروطة، والتي يمكن تفسيرها على أنها مؤشر على مدى أهمية البيئة للمصريين المتعلمين من الطبقة الوسطى. يمكن القول أيضًا أنه من غير المحتمل أن تولي حكومة منشغلة جدًا بالنمو الاقتصادي اهتمامًا كافيًا بالبيئة ما لم يضغط عليها شركاء خارجيون.

الرسم البياني 6: وجهات نظر متباينة حول الأجندة الخضراء بين المستجيبين من الاتحاد الأوروبي والمصريين (أعلى الخيارات بالنسبة المئوية)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

غير أن الاستطلاع يكشف أنه على الرغم من الاختلافات، إلا أن بعض اتجاهات السياسة تحظى بموافقة مجموعات مختلفة، وتشمل هذه:

- تعزيز أجندة اجتماعية واقتصادية شاملة وتنمية مستدامة وشاملة. كان للاضطرابات السياسية في الماضي القريب دور فعال في دعم قضية التنمية الشاملة والمستدامة لمواجهة مخاطر الإقصاء والتهميش.
- الفساد وعدم كفاية الحوكمة والقدرة المؤسسية هي عقبات أمام النمو والتكامل الإقليمي. قد تختلف وجهات النظر حول البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالديمقراطية والحقوق. ولكن، الاتفاق على الحوكمة وإضفاء الطابع المؤسسي يساعد على سد الفجوة بين الضفتين.
- أهمية إنشاء شبكات ومنصات لربط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. على الرغم من وجود اختلافات فيما يتعلق بالدور السياسي للمجتمع المدني، إلا أن هناك اتفاقًا أكبر بخصوص دوره التنموي.
- بناء الفرص الاقتصادية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية. هذا مجال يكون فيه الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب في وضع واضح يكسب فيه الجميع.

- تكييف التعليم والتدريب مع متطلبات التحول الرقمي. هناك اتفاق مشترك على أن التحول الرقمي هو موجة المستقبل القريب. إنه مجال يتوجه فيها جنوب البحر الأبيض المتوسط شمالاً بحثاً عن المعرفة والخبرة.
- أهمية تعزيز الإصلاحات الخضراء والاقتصاد الدائري. على الرغم من أن جنوب البحر الأبيض المتوسط مشغول بالنمو الاقتصادي، إلا أن هناك فهمًا كافيًا لأهمية الاقتصاد الأخضر وإعادة التدوير. نجح الاتحاد الأوروبي في ترسيخ مكانته باعتباره البطل العالمي لحماية البيئة. يقدر الشركاء الجنوبيون هذا الواقع، وهم على استعداد للاستفادة منه.
- تعزيز الأمن المائي المستدام. ندرة المياه هي مصدر قلق للعديد من الدول في الجوار الجنوبي، والاتحاد الأوروبي مدعو للعب دور بناء وفعال في معالجة هذه القضية الحيوية.
- يجب على أعضاء الاتحاد الأوروبي توحيد المواقف والتحدث بصوت واحد. هذه الرغبة بالكاد يمكن أن تتحقق. ومع ذلك، فإن الاتفاق على هذه المسألة يعكس الخسائر والفرص الضائعة بسبب الانقسامات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.